رسالتان في التوحيد

- ﴿ وجوه انحراف المتكلمين في التوحيد ﴾
- ﴿ التمانع الدال على التوحيد في كتاب الله ونقد مسالك المتكلمين فيه ﴾

تأليف

أ.د. محمد بن عبدالرحمن أبوسيف الجهني
أستاذ العقيدة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الرسالة الأولى

﴿وجوه انحراف المتكلمين في التوحيد﴾

تأليف

أ.د. محمد بن عبدالرحمن أبوسيف الجهني

أستاذ العقيدة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

ح محمد بن عبدالرحمن أبوسيف الشظيفي ،١٤٣٢هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشظيفي ،محمد بن عبدالرحمن أبوسيف

وجوه انحراف المتكلمين في مفهوم التوحيد. / محمد بن عبدالرحمن أبوسيف الشظيفي – المدينة المنورة ،١٤٣٢هـ

..ص ؛ ١٢ × ١٧ سم

ردمك: ٢-٨٠٨٩-٠٠-٦٠٣-٩٧٨

١-التوحيد ٢-العقيدة ٣-علم الكلام أ.العنوان

ديوي ٢٤٠ ١٤٣٢/٧٧٧٨

رقم الايداع: ١٤٣٢/٧٧٧٨

ردمك:٢-٨٠٨٩-٠٠-٦٠٣-٩٧٨

فاكس (٠٤٨٤٧٣٥٢٩) بريد إلكتروني (maas٣٧٥@gmail.com)

الطبعة الأولى

١٤٣٣هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

" ملخص الرسالة "

غلت المتكلمة في تعظيم الفلسفة حتى رأت فيها المنـــهج الأقـــوم لتحصيل العلميات ، ويختص الشرع بالعمليـــات ، واصـــطدموا بإشكالية كبرى ، حين قابلتهم المباحث الفلسفية بإنكارها الصانع ، ونفي اختراع الله خلقه اختراعاً ، وهذا نقيض ما عرفوه في الملة المحمدية التي ينتسبون إليها ، فعظم عندهم شأن الجمع بين هذين النقيضين من غير أن تفوت عليهم الفلسفة ولا الملة ، فظنـــوا أن التوحيد المطلوب في الملة هو إثبات الخالق المختـــرع الـــصانع ، وإثبات حدوث مخلوقاته بصنعه وإحداثـــه ، وأن الطريـــق لهـــذا الإثبات هو قواعد الفلسفة ذاتها ، وطرقها المحررة عينها ، فحدث عندهم الانحراف في مفهوم التوحيد والانحراف في منهج تقريره ، وظهر الانحراف في مفهوم التوحيد في وجـــوه علميـــة وعمليـــة يستعرضها البحث في إيجاز قصد به إبراز مهمـــات الموضـــوع

ورؤوسه التي في تحصيلها تحصيله ، وهي : الانحراف في مـــسمى التوحيد ؛ إذ وضعت المتكلمة اسم التوحيد على غير مـــسماه في الشـــرع للفهم المنحرف عندها للتوحيد ، ثم الانحراف في تفسير كلمة التوحيد التي هي عنوانه وشعاره ؛ إذ قد فسرتها المتكلمة بما يجردها عن معناها الشـــرعي ويضعها على غير المـــراد بهـــا ، ثم الانحراف في حكمه الذي تتعين به مترلته وقدره ؛ إذ قد حطـــت المتكلمة التوحيد الشرعي عن مرتبته وجعلته في التوابع واللواحق ، ثم الانحراف في العمل به وتحقيقه ؛ إذ أسست المتكلمة لـــرواج الشركـــيات والفسق دون حرج أو تأثم بل مع الانتـــساب إلى التوحيد واللهج بكلمته .

المقدمة

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، وبعد :
فقد غلا أهل الكلام في تعظيم الفلسفة اليونانية حتى رأوها المنهج الأقوم لتحصيل العلميات ، واصطدموا بإشكالية عظيمة حين قابلتهم المباحث الفلسفية بتقرير قدم العالم ، وإنكار أن يكون لله إحداث وخلق ، وهذا نقيض ما تقتضيه الملة التي ينتحلوها ، فاشتغلوا بجمع بين النقيضين لا يبطل عليهم الفلسفة التي يعظمون ولا الملة التي إليها ينتسبون ، فظنوا أن التوحيد الذي جاءت به الملة هو إثبات خلق الخالق واختراعه ، وإثبات حدوث المخلوقات، وأن الطريق لتقرير هذا الإثبات هو قواعد الفلسفة ذاها ، وطرقها المحررة عينها لأها في دعواهم قطعيات ، فكان فيهم الانحراف في مفهوم التوحيد والانحراف في منهج تقريره.
وظهر انحرافهم في مفهوم التوحيد في وجوه علمية وعملية ، وفي هذا البحث نستعرض هذه الوجوه في إيجاز قصد به إبراز مهمات الموضوع ورؤوسه التي في تحصيلها تحصيله ، وهي :

الانحراف في مسمى التوحيد ، إذ قد وضع أهل الكلام التوحيد علـــى غير مسماه في الشــــرع وأدخلت فيه ما ليس منه بل وما يناقضه.

ثم الانحراف في تفسير كلمة التوحيد التي هي عنوانه وشعاره ، إذ قد فـــسرتها المتكلمة بما يوافق مسمى التوحيد عندهم وجردوها عن معناها الشــــرعي.

ثم الانحراف في حكم التوحيد الذي تتعين به منزلته وقدره ، إذ قد حطت المتكلمة التوحيد الشــــرعي عن مرتبته وجعلته في التوابع واللواحق .

ثم الانحراف في العمل به وتحقيقه ، إذ قـــد مهـــدت المتكلمـــة بفهمها المنحرف للتوحيد لرواج الشركـــيات في المسلمين دون حرج أو تأثم ، بل مع الانتساب للتوحيد واللهج بكلمته .

وقد ابتدأت البحث بتمهيد يلقي الضوء على علة انحـــراف المـــتكلمين وسببه ، وأرجو أن يكون البحث نافعاً مفيداً ، وعند الله مقبولاً مأجوراً.

وقد نشـــرتْ هذا البحث مجلة جامعة الإمـــام محمـــد بـــن ســـعود الإسلامية (العلوم الشرعـــية) في عددها التاسع الـــصادر في شــــهر شوال ١٤٢٩هـــ من الصفحة رقم (١٣) إلى الصفحة رقم (٥١).

والحمد لله أولاً وآخراً لا شريك .

أ.د.محمد بن عبدالرحمن أبوسيف الجهني

تمهيد

المتكلمون هم الطوائف التي اعتمدت علم الكلام منهجاً في شرح الاعتقاد وتقريره ، وأشهرها : المعتزلة ، والأشعرية ، والماتريدية ، وهناك غيرها من الفرق ، وكل من شارك في بناء الاعتقاد على علم الكلام فهو متكلم يلحقه ما يلحق المتكلمين على قدر ما وافقهم فيه[١].

وعلم الكلام هو : علم إثبات العقائد الدينية بالأدلة العقلية المذكورة في قواعد المنطق وقوانين الفلسفة[٢].

وقد نشأ علم الكلام في عهد المأمون حين ترجمت كتب الفلاسفة، فطالعها شيوخ المعتزلة وخلطوا الكلام في العقائد بقوانين الفلسفة وأفردوا فناً من العلم سموه علم الكلام[٣].

---

(١) انظر الفتاوى ٢/ ٨ .

(٢) انظر المواقف ٧ وشرح العقائد النسفية ١٧ .

(٣) انظر الملل والنحل ١ / ٢٣ .

ولولا شذرات من نصوص الكتاب والسنة يوردها المتكلمون لما كان بين علم الكلام والفلسفة شيء من الفرق . وقد ذكر الشهرستاني من أسباب تسمية علم الكلام بهذا الاسم : مقابلته بتسمية الفلاسفة المنطق منطقاً ، والمنطق والكلام مترادفان[1].

قال ابن تيمية : «وإنما عمدة الكلام عندهم ومعظمه: هو تلك القضايا التي يسمونها العقليات،وهي أصول دينهم ، وقد بنوها على مقاييس تستلزم رد كثير مما جاءت به السنة ، فلحقهم الذم من جهة ضعف المقاييس التي بنوا عليها ، ومن جهة ردهم لما جاءت به السنة ، وهم قسمان : قسم بنوا على هذه العقليات القياسية الأصول العلمية دون العملية كالأشعرية ، وقسم بنوا عليها الأصول العلمية والعملية كالمعتزلة» قال : «ولا شك أن هؤلاء هم المتكلمة المذمومون عند السلف لكثرة بنائهم الدين على القياس الفاسد الكلامي وردهم لما جاء به الكتاب والسنة»[2].

---

(١) المرجع السابق .

(٢) الفتاوى ٢/ ٧ – ٨.

وقد أخذت الفلسفة التي حوتها كتب اليونان المترجمة إلى العربية بمجامع قلوب المتكلمة ، رأوا فيها الحكمة التي يعتدل بها نظر العقل ، وتقاس عليها أحكامه ، وعظموا أئمة الفلسفة كأرسطو وغيره ، وسموهم الحكماء ، وغلوا في تعظيمهم هذا حتى وصل بهم الحال إلى أن جعلوا قواعد الفلسفة وجوامع كلام أئمتها في العلم المسمى بـــ " المنطق " أصلاً للنظر في أخبار الرسول ﷺ عن الغيبيات ، ومقياساً للحكم في المراد بهذه الأخبار ، واهمين أن هذه قطعيات عقلية ، يجزم العقل بها ، وأخبار الرسول ﷺ خطاب للعقل الذي فيه هذه القطعيات.

وقد أخطؤوا خطأً فاحشاً لا مبرر له ، ولا عذر لهم فيه إلا إن كان استزلال الشيطان وغلبة الهوى عذراً.

ويظهر فحش خطئهم في وجهين :

الأول : أنه ليس في منهج العقل إلا القياس ، هو أداة العلم العقلي، به يقرر علومه وعليه يحكم بصحة المعلوم أو فساده، لأنه ليس طريق إلى العلم بشيء إلا واحد من اثنين :

- إما مشاهدته عينه ، وهذا علم حاصل بالمشاهدة لا عمل للعقل فيه ، فالمشاهدة ذاتها هي العلم اليقين المستغني بنفسه .
- أو ورود خبر عنه وعينه غائبة ، وهذا ينظر فيه أولاً إلى صدق المخبر ، وهو يعلم بالقياس على دلائل الصدق المعلومة المشاهدة ،

وهذا القياس عمل العقل ، فإذا دل القياس على صدق المخبر وصحة الخبر بقي العلم بالعين الغائبة ، فإن كان لها نظيرٌ مشاهدٌ يماثلها في خصائصها فإنها تُعلم بقياسها على هذاالنظير المشاهد ، وهذا القياس عمل العقل ، فإن لم يكن لها نظير مشاهد سلَّم العقلُ لخبر المخبر الذي قد دله قياسُه على صدقه وصحة خبره ، وانتهى إلى هذا التسليم لا عمل له بعده لأنه لا محل لقياس بعد ذلك ، فيقف عند حد الخبر لا يتجاوزه ولا يحيد عنه .

ولما كانت الفلسفة التي يسمونها الحكمة وقوانينها المسماة بالمنطق أحكاماً عقلية ليس فيها إلا القياس ولا محل للقياس إلا هذه المحال

التي ذكرنا ؛ ظهر أنه لا محل لها في خبر الرسول ﷺ عن ربه إلا في تقرير صدق الرسول وصحة الرسالة فقط ، أما الخبر نفسه فليس محلاً للقياس العقلي ، بل القياس العقلي الصحيح الصـــريح قاض بالتسليم له غاية التسليم مع ثبوت صدق الرسول وصحة الرسالة ، لأن ما أخبر عنه الرسول ﷺ من الغيبيات الإلهيات لا نظير له تقاس عليه ، ولذلك أقسم الرب بربوبيته – وما أعظمه من يمين – على أنه لا إيمان إلا التسليم للرسول أتم التسليم وأخلصه من الشوائب ـــ لأن أدلة وجوب التسليم قد استقرت فلم تعد محل نظر بل صار الشأن متعلقا بما يلزم منها ـــ ، قال جل وعلا: ((**فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا**))[١] .

(١) النساء ٦٥.

فاتخاذ القوانين الفلسفية أصلاً للنظر في خبر الرسول يقاس عليها ويحكم عليه بها خطأ منهجي فادح في نفسه ، هذا مع التسليم جدلاً بصحة القواعد الفلسفية وأقيستها من العلل وسلامتها من الأخطاء فيما هو محل للقياس ، فكيف يكون الأمر وثمة جملة علل ومواضع خطأ عديدة في القوانين الفلسفية وأقيستها فيما هو محل للقياس ، بل إنه لا يكاد يسلم شيء منها من خطأٍ أو نقص أو عيب .

الثاني : أن أولئك الفلاسفة الذين يسموهم الحكماء لم يعرفوا النبوات و لم يعلموا أخبار الرسل عن الغيبيات وما وراء المشاهد ، بل كانوا مشركين يعبدون الأوثان لم يبعث فيهم نبي و لم يترل فيهم كتاب(١) ،فكانوا عُطْلاً من دليل علمي خبري يهديهم فيما سعوا إليه من قول في الرب وصفاته وسائر الغيبيات ، فاستندوا بكليتهم على عقولهم ، يقيسون بها ما غاب عنهم على ما يشاهدونه ، من غير أن يكون لهم دليل صحيح بل ولا إشارة

---

(١) انظر درء التعارض ٦٥/٥ ، ٦٨ و ٢٠٨/٩ و ٣٠/١٠ والرد على المنطقيين ٢٨٣ .

مؤنسة إلى أن الغائب عنهم نظير المشاهد حتى يـــصح القيـــاس، فعَدِموا الخبر والقياس جميعاً ، فأحكامهم فاسدة وقوانينهم باطلة .
فمن جاءه خبر الرسول ﷺ فقد استغنى بعلمٍ يقينٍ حقٍ يأخذه عن الرسول ﷺ ويتابعه عليه مطمئنَ القلب منشـــرح الصدر ، فخبر الرسول هو الخبر الحق الذي يجب الإيمان به والقياس عليه والحكم به ، إذ هو وارد من جهة لا يتطرق إليها كذب بل ولا خطأ ولا كتمان لما يحتاج العبد العلم به ، قال الله في الرســـول ﷺ : ((**وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ**)) [1] من الضن وهو المسك ، أي لا يمسك منه شيئاً أُمر أن يبلغكم إياه فيكتمه ، وفي قراءة متواترة صحيحة "بظنين " من الظنة ، وهي التهمة ، أي لا يتهم فيه بجنس تهمة لا بكذب أو خطأ ولا وهم ولا غفلة[2].

---

(١) التكوير ٢٤ .

(٢) انظر مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢/٢٨٨ وغريب القرآن لابن قتيبة ٥١٧ والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢ / ٣٦٤ .

فمن لم يعرف لهذه النعمة قدرها ، ونكس فأخضع أخبار الرسول بعد أن آمن به رسولاً مخبراً عن ربه لأحكام هؤلاء الفلاسفة الذين لم يعرفوها وكذبوا وأخطؤوا في القول في موضوعها حُرِم طمأنينة القلب وانشراح الصدر ، وأحاط به الضيق والحرج، فيوقعه ما في قوانين الفلسفة من كذب وخطأ في شك لا يقين معه ، ويبقى في تردد لا ينتهي إلى جزم أبداً، ولذلك اعترف جماعة من أهل الكلام بالحيرة والشك كما هو معروف عن غير واحد منهم[1] ، وانتهت بهم الحيرة إلى طريقين : إما الاشتغال بإتباع شهوات الغي في البطن والفرج أو الرياسة والمال ونحو ذلك[2] ، وإما ادعاء أن الحيرة هي تمام المعرفة ومنتهاها ، ويروون عن النبي ﷺ ((أعلمكم بالله أشدكم حيرة)) وأنه قال ((اللهم زدني فيك تحيراً))وهما مكذوبان عليه ﷺ[3]

---

(١) انظر درء التعارض ١/١٥٨ – ١٦٤ و ٥ / ٣٤٦ ، والفتاوى ٤/٧٢-٧٤ .

(٢) انظر درء التعارض ١ / ١٦٥ .

(٣) قاله ابن تيمية في الفتاوى ٢ / ٢٦ .

فلأهل الكلام جناية أصلية هي الإعراض عن خبر الرسول ﷺ، وإنما مكّن في قلوبهم ذلك مع معرفتهم الرسول وانتحالهم ملته وانتمائهم إلى جماعته هو الشبهة الجاثمة على قلوبهم من أن قوانين المنطق قطعيات عقلية ، والعقل هو الذي يخاطبه الرسول ، وهو مناط التكليف بخبره ، وهو الذي به فهم خبره، وقد غفلوا بهذه الشبهة عن أصل الأمر وهو أن العقل يوصلك إلى الرسول ويدلك على صدقه وصحة رسالته ثم لا شأن له بعد ذلك ، كما توصلك الدلائل إلى الطبيب الخبير ثم إذا صرت بين يديه سلمته نفسك لم تعارضه بشيء وإن كلفك بما تكره .

ثم إن قوانين الفلاسفة هذه ليست قطعيات بل هي آراء من قبيل الخواطر والتخرصات ، يتسلط عليها الجهل والهوى فيستحسن منها من يستحسن إما لنوع جهل أو لغلبة هوى، فيعارضه فيما استحسن آخر يستحسن النقيض لاختلاف وجه العلم أو نوع الهوى ، وهكذا.. ولذلك لم يتفق أهل الكلام إلا على كلمة عامة مجملة هي تقديم العقل وقطعياته ، ثم اختلفوا وتناقضوا عند تحرير

ما هوعقل قطعي يقدم ، حتى عند وضع قانون كلي وضع كـــل قانوناً رآه هو القانون ، فالرازي وضع قانوناً والغـــزالي كـــذلك وابن العربي وضع قانوناً .

ومن عجيب ما جناه عليهم تعظيمهم لما سموه قواطع عقلية أنهـــم حين وقفوا على ضلالة عظيمة قال بها أرســـطو وأتباعـــه مـــن أصحاب الحكمة والقواطع العقلية وهي "قدم العـــالم " وإنكـــار حدوث المخلوقات ، والقول بأن العالم معلـــول لعلـــة تامـــة لا يتخلف عنها معلولها بل يكون معها لا يتقدم عليها ولا يتـــأخر عنها ، وكان الوقوف على هذا الضلال كافٍ في نفض اليد مـــن المنطق وأهله لدلالته على فساد أصوله ونتائجها فإذ بـــه يكـــون السبب الأهم في انحراف المتكلمين في مفهوم التوحيد الـــشرعي الوارد في ملة الرسول ﷺ، فقد صرف هذا الأمر المـــتكلمين إلى الاشتغال بإثبات صنع الله لخلقه واختراعه إياهم وإحداثه لهم من عدم ، وتعظيم هذا أشد التعظيم ، والسعي في ترقيع هذا الخـــرق بقوانين المنطق ذاتها التي استدل بها أئمته على قدم العالم ، وظـــن هؤلاء المتكلمون أن إثبات الصانع القادر على الاختـــراع هـــو

التوحيد المطلوب من العبد ، هو الملة والديانة ، من حصله حصل المعرفة والإيمان، فكان هاجس صون المنطق من هـــذا الخطـــأ ، وحفظ القواطع المقررة فيه لتكون دالة على الحق الوارد في الملـــة التي انتحلوها ، هو الذي صور لهم التوحيد المراد من الخلق ، مع أن إثبات الصانع والإقرار لله بالخلق والإيجاد والربوبية فطرة فطر الخلق عليها قبل ورود الشـــرائع ورسالات الرسل ، ولا حاجـــة للخلق في طلب هذا الإثبات لأن معرفته محصلة عندهم مركـــوزة في أصل فطرهم ، يعلمونه بالضـــرورة لا يحصلونه بكسب ، قال الله : ((وَإِذۡ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ وَأَشۡهَدَهُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰۛ شَهِدۡنَآ))[1]

والسؤال : ألست بربكم، هو خطاب لمن يعرف ربه، ولـــذلك كان الجواب : بلى ،وهو جواب عارف مقر ، قال ﷺ ((كـــل مولود يولد على الفطرة))[2] ، ولذلك ليس في رسالات الرسل

---

(١) الأعراف ١٧٢ .

(٢) متفق عليه ، البخاري مع الفتح ٣ / ٢٤٥ رقم ١٣٨٥ ، ومسلم ٢٠٤٧/٤ رقم ٢٦٥٨

تعريف أممهم بربهم بل إقامة الحجة عليهم بمعرفتهم بربهم في إبطال عبادتهم غيره سبحانه ، ولقد شهد الله للمشركين بمعرفتهم ربهم ، قال الله : ((**وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ**))[1] وقال : ((**وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ**))[2] وقال : ((**وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ**))[3] وهذه المعرفة بالرب وخلقه وإيجاده هي الإيمان الذي سجله سبحانه لمن أشرك به من الناس في قوله فيهم : ((**وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ**))[4] فتوحيد الله بأفعاله من الخلق والرزق وغيره حاصل من الخلق، هو في أصل خلقهم وقد أخذ الله عليهم الميثاق به ، ولم ينكره أحد منهم ،

---

(١) العنكبوت ٦١.

(٢) العنكبوت ٦٣.

(٣) الزخرف ٨٧ .

(٤) يوسف ١٠٦ .

ولكنهم أشركوا مع الله غيره في أفعالهم هـــم بعبـــادهم غـــيره، فجاءت الرسل تأمرهم بتوحيد الله في أفعالهم ما داموا يوحدونـــه بأفعاله سبحانه .

وهذا أمر ظاهر بيّن من دافعه سقطت حجته ، ولكن فخّ المنطـــق وقواطعه أوقعت هؤلاء المتكلمة في الاشتغال في تحصيل حاصل ، فكان اشتغالهم عديم الفائدة من جهة ، وكثير الخطأ والخلل بـــل والكذب وطويل الطريق ــ حتى أن كثيراً منهم انقطع قبل إتمامه ــ وصعب الفهم معقد التركيب من جهة أخرى ، وهو لا بـــد أن يكون بهذه العلل فإن من أشكل الإشكالات إيضاح الواضح ، ولا ينكر الصحة إلا المريض المعتل ، وإنما تنكـــر العـــين ضـــوء الشمس من رمد .

ومن سوءة هذا الاشتغال عليهم أن أخرجهم إلى ذات مـــا أرادوا الخروج عنه والفرار منه ، فإهم حين نظـــروا في طـــرق إثبـــات الصانع على طريقة الفلسفة ومنطقها ألجأهم هذا إلى النظر في أدلة حدوث العالم وتقرير إمكانه، ثم الاســـتدلال بالحـــدوث علـــى الإحداث والمحدث ، وبالإمكان علـــى الوجـــوب والواجـــب ،

وقرروا بالطرق الكلامية التي رتبوها أن الإتصاف بالصفات هو دليل الحدوث ، وخرجوا بقاعدة كلية عامة قرورها وهي ((كل متصف بالصفات جسم حادث)) فمنعتهم هذه الكلية الفاسـدة من أن يصفوا الله بصفاته ، وتعذر عليهم ذلك لظنـهم أنهـم إن أثبتوا لله صفاته فقد حكموا بحدوثه ، ولا يثبت بـذلك محـدث ويلزم الدور ، ونازعهم في ذلك الوجود ، فإنهم إن أقروا بوجود الرب لزمهم وصفه لأنه لا موجود إلا بصفة، فذهبوا يصفونه بما يمنع قيام صفاته به سبحانه ، فاضطربوا اضطراباً كثيراً وتناقـضوا وظهر سفه عقولهم وعقم منهجهم وفساد اعتقادهم ، وتعـددت مقالاتهم في ذلك ، وإذا فركت كل واحدة منها وجدتها ترجـع إلى تعطيل الرب من صفاته بل ومن وجوده خارج الـذهن وأن تكون له ذات قائمة بعينها ، فيكون الرب الذي يشتغلون لإثبات وجوده وفعله عدماً ، فليس هو إلا معنً عاماً موجوداً في الذهن لا حقيقة له عند التحصيل ، هذه هي النتيجة التي ينتهي إليها كـل قول من أقوالهم المتباينة ، فصارت مقالاتهم وجوهاً متعددة متباينة في تقرير عقيدة واحدة هي في المحصلة العقيدة التي أرادوا الفرار منـها ،

وأنشؤوا مقالاتهم لنقضها ، إذ ما لا صفة له لا وجود لـــه، ومـــا لا وجود له فلا فعل له ، فكيف خلق وأنشأ ؟! وأين إثبـــات الـــصانع الذي ركبوا له ظهر الفلسفة وضربوا له أكباد المعاني المنطقية ؟!

والأمر أهون ما يكون ، فإن الكلية الصحيحة التي يقرها العقـــل والشـــرع والنظر ((أن كل موجود متصف بصفات تخصه تليـــق به تعيّنه وتميزه عن غيره)) .

وهذا الانحراف في مفهوم التوحيد أنتج وجوهاً من الانحـــراف لم يبق معها للتوحيد شكل ولا موضوع ، فظهر هذا الانحـــراف في مسمى التوحيد ، وفي تفسير كلمته، وفي حكمه ، وفي العمـــل بالإسلام ، ولإيضاح صورة الانحراف ووجوه بطلانه في ذلـــك نعقد فيما يلي دراسة لكل واحد من هذه الوجـــوه في مبحـــث يخصه . والله الموفق للصواب لا شريك له .

المبحث الأول

انحراف المتكلمين في مسمى التوحيد

التوحيد اسم علم على الملة التي بُعث بها محمد ﷺ ففي حديث عبد الله بن عمرو أن العاص بن وائل نذر في الجاهلية أن ينحر مائة بدنة ، وأن هشام بن العاص نحر حصته خمسين بدنة ، وأن عمراً سأل النبي ﷺ عن ذلك فقال ((أما أبوك فلو كان أقر بالتوحيد فصمت وتصدقت عنه نفعه ذلك))[1] فأطلق ﷺ اسم "التوحيد " على الملة التي بعث بها كما فسرتها الرواية الأخرى للحديث ولفظها: ((إنه لو كان مسلماً فأعتقتم عنه ...))[2] الحديث، والإسلام هو الذي قال فيه النبي ﷺ ((أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله))[3] فالتوحيد هو إفراد الله

---

(١) أخرجه أحمد ١١ / ٣٠٧ رقم ٦٧٠٤ وابن أبي شيبة ٣ / ٣٨٧٠ .

(٢) أخرجها أبو داود ٣ / ١١٨ رقم ٣٨٨٣ والبيهقي في السنن ٦ / ٢٧٦ .

(٣) متفق عليه ، البخاري مع الفتح ٢٦٢/٣ رقم ١٣٩٩ ، ومسلم ١ / ٥١ رقم ٢٠ واللفظ له .

بالعبادة ، وهو تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله ، ولذلك يطلق اسم التوحيد على آحاده كما يطلق عليه كله كما ورد في حديث جابر في سياق صفة حجة النبي ﷺ قال ((فأهل بالتوحيد "لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك ...))[1] الحديث ، فسمى إفراد الله بعبادة الحج توحيداً .

وقد كان أهل الجاهلية الذين بعث فيهم ﷺ يوحدون الله بربوبيته فيفردونه بالخلق والإيجاد لا يشركون معه خالقاً آخر ومع هذا قال في العاص ((لو كان أقر بالتوحيد)) فظهر أن ما كان عليه من الإقرار بالربوبية فقط ليس هو التوحيد المطلوب ، وقد كانوا يحجون البيت قربة لله وهو من بقايا دين إبراهيم فيهم ، لكنهم كانوا يشركون مع الله غيره في مرادهم ويقولون في الإهلال بالحج ((لبيك لا شريك لك إلا شريك هو لك تملكه وما ملك))[2] فوحدوا الله في ملكه ونفوا حتى أن يكون لما أشركوه

---

(١) أخرجه مسلم ٢ / ٨٨٧ رقم ١٢١٨ .

(٢) كما في حديث ابن عباس عند مسلم ٢ / ٨٤٣ رقم ١١٨٥ .

معه في العبادة يملك بل جعلوه وما ملك ملكاً لله وحده ، ومـــع هذا لم تكن تلبيتهم هذه توحيداً .

فهذا هو مسمى التوحيد في إطلاق الشـــرع : إفراد الله بالعبادة، ولم تكن الأمة تعرف إطلاقه إلا على هذا المسمى، قال الـــدارمي ((تفسير التوحيد عند الأمة وصوابه قول لا إله إلا لله وحـــده لا شريك له))[1] .

ولكن المتكلمة تطلق اسم التوحيد على غير مسماه الشرعـــي ، وأدخلت في مسماه ما ليس بتوحيد وأخرجت من مسماه ما هو التوحيد ذاته . وانحرفت في ذلك من ثلاث جهات : أن عينـــت لاسم التوحيد مسمى ليس هو مسماه الشـــرعي ، وأن أدخلت في مسماه ما ليس من التوحيد بل هو باطل فيه مزايلٌ لـــه ، وأن أسست ليشيع في الأمة إطلاق اسم التوحيد على علـــم العقائـــد جملة فيخبو بذلك عن طلاب العلم أصل التسمية الشرعـــي حتى يحتاج أحدهم إذا أراده أن يفسره .

(١) نقض الدرامي علي بشر ٧ ، وانظر تفصيلا مفيدا في بيان مفهوم التوحيد في كتابي :" أهمية دراسة التوحيد ".

أما مسمى التوحيد عندهم ، فليس التوحيد عنـــدهم إلا إثبـــات الوحدانية لله في إنشاء الخلق واختراعهم وفيمـــا يـــستحقه مـــن الصفات . وهو في الجملة من الكلام في توحيد الربوبية وتوحيد الصفات ، لا ذكر فيه لتوحيد الألوهية الذي هـــو التوحيـــد في إطلاق الشـــرع ، هذا مع الباطل العظيم الذي قرروه في توحيد الصفات من تعطيل وتشبيه.

قال القاضي عبد الجبار[1] في تعريف التوحيد ((فأما في اصطلاح المتكلمين فهو العلم بأن الله تعالى واحد لا يشاركه غـــيره فيمـــا يستحق من الصفات نفياً وإثباتاً على الحد الذي يستحقه والإقرار به ، ولا بد من اعتبار هذين الشـــرطين ، العلم والإقرار جميعاً ، لأنه لو علم ولم يقر ، أو أقر ولم يعلم لم يكن موحـــداً)) قـــال ((وما يلزم المكلف معرفته من علوم التوحيد هو أن يعلم القـــديم

(١) هو أبو الحسين عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني الأسد أبادي ، شيخ المعتزلة في عصره ، وهم يلقبونه قاضي القضاة ، له الكتاب الكبير «المغني في أبواب التوحيد والعدل» ت٤١٥ . انظر تاريخ بغداد ١١٣/١١ ، لسان الميزان ٣٨٦/٣، طبقات السبكي ٢١٩/٣ .

تعالى بما يستحقه من الصفات ، ثم يعلم كيفية استحقاقه لهـــا ، ويعلم ما يجب له في كل وقت، وما يستحيل عليه من الـــصفات في كل وقت ، وما يستحقه في وقت دون وقت ، ثم يعلم أن من هذا حاله لا بد من أن يكون واحداً لا ثاني له يـــشاركه فيمـــا يستحقه من الصفات نفياً وإثباتاً على الحد الذي يـــستحقه)) [١]

فهذا كلام رأس في الاعتزال يقرر فيـــه التوحيـــد في اصـــطلاح المتكلمين وما يلزم المكلف عندهم معرفته من التوحيد ، وليس فيه إلا مذهبهم العلمي ، أما التوحيد العملي الذي بعث به محمد ﷺ فلا محل له في اصطلاحهم ولا فيما يلزم المكلف معرفته عندهم.

قال ابـــن العـــربي[٢] في قـــول الله : ((**وَإِلَـٰهُكُمْ إِلَـٰهٌ وَاحِدٌ**)) [٣] : "فركب عليه قسم التوحيد كله في الذات والصفات والأفعال"[٤]

---

(١) شرح الأصول الخمسة ١٢٨ – ١٢٩ .

(٢) هو أبو بكر محمد بن عبد الله من علماء الأندلس ت . ٥٤٣هـــ انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٩٧/٢٠ .

(٣) البقرة ١٦٢ .

(٤) قانون التأويل ٥٤٢ .

فجعل التوحيد كله في الذات والصفات والأفعال ، لم يزد علـــى ذلك ، فلا محل لتوحيد العبادة ويقول الإيجـــي[1] : ((المرصـــد الثالث : في توحيده تعالى ، وهو مقصد واحد ، وهو أنه يمتنـــع وجود إلهين)) ثم شرع يبين وجه هذا الامتناع عند الحكماء ، ثم عند المتكلمين ولم يذكر للإله معنى إلا القادر علـــى المقـــدورات وأنه لا يكون قادران ، إلى أن قال ((واعلم أنه لا مخالف في هذه المسألة إلا الثنوية))[2] أي المجوس القائلون بخالقين : النور خـــالق الخير والظلمة خالق الشر. وكلام الإيجي هذا على هيئة كلام من سبقه في تقرير وشرح اعتقاد المتكلمة ، فنجده في كلام الغزالي[3]

---

(١) هو أبو الفضل عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد ، شيخ التفتازاني وغيره ، وله العقائد العضدية وغيره مات مسجوناً سنة ٧٥٦هـــ . انظر طبقات السبكي ٦:١٠٨ والدرر الكامنة ٣٢٢/٢ .

(٢) المواقف ٢٧٨ – ٢٧٩ .

(٣) انظر الاقتصاد في الاعتقاد ٤٩-٥٢ ، والغزالي مشهور ، هو أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي بتشديد الزاي نسبة إلى صناعة الغزل ، أو بتخفيفها نسبة إلى (غزالة) من قرى طوس، ت: ٥٠٥هـــ – انظر طبقات الشافعية ٤ / ١٠١ .

ومن قبله في كلام الإسفرائيني[1] والجويني[2] وقبلهما في كـــلام البغدادي[3] وقبله في كلام الباقلاني[4] ، وهذا على سبيل التمثيل لا التقصي ، وقد قال الجويني بعد أن شرح حدوث العالم وإثبات الصانع وما يجب لله والقول في أفعاله علـــى طريقـــة المـــتكلمين ((فهذا – حرس الله مولانا – لباب التوحيد))[5] ولا تجـــد في شيء من كلام المتكلمة في المصنفات ذكراً لتوحيد العبادة البتـــة عند الكلام على التوحيد ، وإذا ذكروا الشـــرك فلا يعرفون إلا

---

(١) انظر التبصير في الدين ١٥٥ ، والاسفرائيني هو شهفور بن طاهر بن محمد ، أبو المظفر معدود في كبار أئمة أصول الدين من الأشعرية ت: ٤٧١٤هـــ ، انظر طبقات الشافعية ٣ / ١٧٥ .

(٢) انظر الإرشاد ٦٩-٧١ ،ولمع الأدلة ٩٨-٩٩ ، والجويني مشهور ، هو عبد الملك بن عبد الله ، أبو المعالي ، ملقب بإمام الحرمين ، ت: ٤٧٨هـــ ، انظر طبقات الشافعية ٢٤٩/٣٠ .

(٣) انظر الفرق بين الفرق ٣٢٨ ، والبغدادي هو عبد القاهر بن طاهر ، أبو منصور ، من أئمة الأشعرية ، موصوف بصدر الإسلام ، ت:٤٢٩هـــ . انظر طبقات الشافعية ٢٣٨/٣.

(٤) انظر تمهيد الأوائل ٤١ وما بعدها . والباقلاني من المشاهير هو محمد بن الطيب بن محمد، أبو بكر ، من كبار أهل الكلام وأئمة الأشعرية . ت:٤٠٣هـــ . انظر تاريخ بغداد ٣٧٩/٥ .

(٥) العقيدة النظامية ٣٨ وهو خطاب للوزير نظام الملك الذي كتب له الجويني هذه العقيدة.

الشـــرك في الخلق والإيجاد كما تقدم مثاله في كـــلام الإيجـــي ، ويقول الغزالي ((وأما قولنا "لا ند له " نعني به ما ســـواه هـــو خالقه لا غير))[1] وقد وصف أبو المظفر الإسفرائيني ما قرره من اعتقاد المتكلمين بأنه ((أصول التوحيد))[2] ، وليس هو كمـــا ذكرنا التوحيد في عرف الشـــرع بل فيـــه إخـــراج للمـــسمى الشرعي من أن يكون مراداً في مسماه وإقصاء له بالكلية ، فهـــم لا يعرفون توحيد العبادة ولا يأبهون به، بل الأمر أعظم من ذلك، فإنهم إذا ذكروا العبودية وأفعال العباد لا يتكلمون في توحيـــدها لرب العالمين بل في قدرة العباد عليها ووجـــه وقوعهـــا منـــهم، فتتكلم المعتزلة منهم في خلق العباد أفعال أنفسهم[3] ، والأشعرية في كسبها[4] ، فيردون الكلام فيها إلى الكلام في الربوبية والخلق والإيجاد، فهم أجهل الناس بالتوحيد الشرعـــي ومع هذا سمـــت المعتزلة أنفسها "أهل التوحيد والعدل " ، والأشعرية سمت أنفسها

---

(١) الاقتصاد ٤٩ .

(٢) انظر التبصير في الدين ١٩٣ و ١٩٤ .

(٣) انظر مثلاً شرح الأصول الخمسة ٣٢٣ .

(٤) انظر مثلاً العقيدة النظامية ٤٣ — ٥٦ .

" أهل التوحيد والتنزيه " وليس التوحيد الذي هم أهله إلا الجامع لأمرين : الأول : التوحيد الذي أجمعت عليه الأمم فالخلق كلهم أهله ، لم يختصوا عنهم بشيء ، وهو إثبات الخالق وإفراده بـــالخلق واعتقاد كمال ذاته، هذا مع أن منهم طائفة جعلت لله شـــريكاً في الخلق بل شركاء ، وهم المعتزلة القائلون بأن كل واحد من العبـــاد يخلق أفعال نفسه ،الثـــاني : وصـــف الله بـــصفات الممتنعـــات أو المعدومات أو الجمادات أو الناقصات حـــين تكلمـــوا في اعتقـــاد وحدانية ذاته وصفاته فإنهم قد أجمعوا على تعطيل الله من صـــفاته أو تأويلها بما يوجب تعطيلها أو بما يوجب تمثيلها بصفات المخلوقين ، وليس هذا بتوحيد للذات والصفات بل هو إما تعطيل أو تشبيه.

شرح الأشعري[1] مقالة المعتزلة في التوحيد و لم يذكر إلا القـــول في الإنشاء والخلق وفي الصفات ثم قال ((فهذه جملـــة قـــولهم في

---

(١) هو أبو الحسن الإمام المشهور المعروف علي بن إسماعيل الأشعري كان تلميذاً للجبائي فاعتقد معتقده ثم مال إلى طريقة ابن كلاب فأخذ منها واستقل بقول توبع عليه ، وهو قد اهتدى إلى طريق أهل السنة آخر أمره ومات عليه سنة ٣٢٤هـــ إلا أن متابعيه على مقالته قبل اهتدائه آخر الأمر بقوا عليها نفسها حتى يومنا هذا ، و لم يتابعوه فيما انتهى إليه أمره. – انظر في ترجمته سير أعلام النبلاء ٨٥/١٥ .

التوحيد وقد شركهم في هذه الجملة الخوارج وطوائف من المرجئة وطوائف من الشيع وإن كانوا للجملة التي يظهرونها ناقضين ولها تاركين))[1] أي أنهم يظهرون في الجملة أنهم يثبتون ما يستحق من الصفات ونفي ما لا يجوز من الصفات، ثم في تفاصيل أقوالهم يثبتون ما لا يجوز له فينقضون الجملة التي ذكروا، وينفون ما يجب له فيتركون الجملة التي ذكروا . وفي قوله هنا ((وطوائف من المرجئة)) قد ذكر في موضع آخر ما عليه بقية المرجئة غير الموافقين للمعتزلة وهو التشبيه[2] فالتوحيد في عرف المتكلمة هو تعطيل الله عن صفاته أو تشبيهها بصفات خلقه ، هذه حقيقة توحيدهم .

أما إدخالهم في مسمى التوحيد ما ليس منه أو ما يناقضه :

فإن ذلك ظاهر في المنهج والعبارة والمقاصد ، فليس منهجهم في ذكر مسمى التوحيد منهجاً شرعياً ، فإنه ليس في منهج الشرع

---

(١) مقالات الإسلاميين ١٥٦ .

(٢) مقالات الإسلاميين ١٥٢ .

تحصيل العلم بصفات الله بالنظر فيما يستحق وفي كيفية استحقاقه والاستدلال بذلك على وحدة ذاته وأنها غير منقسمة، هذا منهج الفلاسفة الذين اجتمع عليهم فساد الفطرة والإنبتات عن الوحي، أما في منهج الشـــرع فصفات الله تعلم بخبره سبحانه فيوصف بما وصف به نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ، وينفى عنه مـــا نفاه عن نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ، والنظر يوافق ما ورد في الشـــرع ويتابعه ، وليس في منهج الشـــرع النظـــر في كيفية اتصاف الله بصفاته ، بل فيه قطع الطمع عن إدراك هـــذه الكيفية ((لا تدركه الأبصار))، ((ولا يحيطون به علمـــاً)) فـــلا يقال في صفات الله : كيف، وليس في منهج الشـــرع الاستدلال لخلق الله خلقه بحدوثها ثم بدلالة الحدوث على المحدث بـــل فيـــه الاستدلال بالمخلوقات نفسها على الخالق نفسه سبحانه مباشـــرة لا الاستدلال على خلق المخلوقات ثم بالخلق على الخالق ، ((**إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَـٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن**

مَّآءٍ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلۡمُسَخَّرِ بَيۡنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ لَأَيَٰتٍ لِّقَوۡمٍ يَعۡقِلُونَ))[1] فالمخلوقات ذاتها علامات دالة على الخالق سبحانه وهذا هو مقتضى العقل[2] . وقد يحتاج الجدل مع ملحد إلى تنبيهه إلى أدلة الحدوث في الخلق ، وهذا على كل حال في الدعوة إلى التوحيد وقبل حصوله، وليس في مسماه ومعناه .

ويستعملون عبارات من الألفاظ الفلسفية لا ورود لها في الشرع بل ولا في اللغة ، فليس في الشرع ولا في اللغة لفظ (الجوهر) و (العرض) و (التركيب) و (الجهة) و (الحيز) ونحو ذلك من الألفاظ التي يذكرونها في تفسير التوحيد وجمع الأشعري ذكرها عنهم في شرح قولهم في التوحيد[3] ، وعبارة التوحيد

---

(١) البقرة ١٦٤.

(٢) انظر كتابي " الربوبية " ص ٣٧-٥٠.

(٣) انظر المقالات ١٥٥ – ١٥٦ .

الشرعية " لا إله إلا الله " . ومعنى (الإله) عندهم (القادر على الاختراع) كما سيأتي بيانه والإله في الشـــرع واللغة المعبود .

وينتهي مفهوم التوحيد عندهم والعبارات التي يعبرون بهـــا عنـــه إلى مقصد باطل ناقضٍ للتوحيد هو أن الواحد سبحانه لا صـــفة لـــه ولا يعلم منه شيء دون شيء ولا يُرى وهو التعطيل الذي ذكرنا آنفاً .

وأما تأسيسهم لإطلاق اسم " التوحيد " على جملـــة الاعتقـــاد، فإنهم قد فعلوا ذلك ، فهم قد جعلوا لمعنى لفظ التوحيد أصلاً هو إثبات الوحدة لله في الذات والفعل ، ثم أطلقوه على مباحث علم الكلام التي تتناول ثلاثة أصول : الإلهيات والنبـــوات والمعـــاد ، وهذا عندهم من باب تسمية علم الكلام ببعض أجزائه[1] ، قال الإسفرائيني بعد أن ذكر تصنيف عددٍ من المتكلمين كتباً جامعـــة في العقائد ((وقد تأملنا ما جمعه هؤلاء الأئمة في أصول التوحيد من الكتب البسيطة والوجيزة ...))[2] فأطلق على الكـــلام في

---

(١) انظر شرح التفتازاني المتن النسفية ص١١ ، وتحفة المريد ١٠ و ٩٥.

(٢) التبصير في الدين ١٩٤ .

العقائد اسم التوحيد . وسمى اللقاني[1] نظمه في العقائد بـ " جوهرة التوحيد " .

وقد شاع استعمال التوحيد اسماً على علم العقائد حتى استعمله أهل السنة ونجد في جامعاتنا اليوم تسمية المنهج الذي يدرس العقيدة بـ " مادة التوحيد" ، وهذا خلاف الإطلاق المعلوم في نصوص الشرع لاسم التوحيد وخلاف المعهود عند سلف أهل السنة كما في النقل المتقدم عن الدارمي .

وحاصل الأمر أن مسمى التوحيد عند المتكلمين يرجع إلى ذات الرب سبحانه وأفعاله ، وهم لا يعرفون توحيد الرب بأفعال العباد الذي هو مراد الشرع من إطلاق اسم التوحيد.

---

(١) هو برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم كان شيخاً في التصوف والكلام ت: ١٠٤١ هـ ، انظر الأعلام ١/ ٢٨ .

المبحث الثاني
انحراف المتكلمين في تفسير كلمة التوحيد

كلمة التوحيد هي " لا إله إلا الله " ، وتفسيرها بتفسير لفظ (الإله) ، والإله في اللغة هو : المعبود ، أصله : أله ، بمعنى عبد ، قال ابن فارس ((الهمزة واللام والهاء أصل واحد وهو التعبد ، فالإله الله تعالى ، وسمي بذلك لأنه معبود ، ويقال : تأله الرجل إذا تعبد)) [(١)] وفي القاموس ((أله إلاهة وألوهة وألوهية : عبد عبادة)) قال: ((وكل ما اتخذ معبوداً إله عند متخذه)) [(٢)] ، قال الراغب ((وإله حقه ألا يجمع إذ لا معبود سواه ، لكن العرب لاعتقادهم أن ههنا معبودات جمعوه فقالوا : الآلهة)) [(٣)] قال الجوهري ((الآلهة : الأصنام ، سموها بذلك لاعتقادهم أن العبادة تحق لها)) قال ((وأسماؤهم تتبع اعتقاداتهم لا ما عليه

(١) معجم مقاييس اللغة ١ / ١٢٧ .

(٢) ص ١٦٠٣ .

(٣) المفردات ٢١ .

الشـــيء في نفسه)) [1] وقد استعمل الشـــرع لفظ إله في ذات المعنى اللغوي أي بمعنى معبود ، قـــال الله : ((**وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُواْ لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّاۚ سَيَكۡفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمۡ**)) [2] ففسر اتخاذهم آلهة بعبادهم إياها ، وحكى الله قول أبي إبراهيم : ((**أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنۡ ءَالِهَتِى يَـٰٓإِبۡرَٰهِيمُۖ**)) [3] وذلك في رده على قول إبراهيم عليه الـــسلام : ((**يَـٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِى عَنكَ شَيۡـًٔا**)) [4] فالآلهة هي التي تعبد ، وذكر ســبحانه قول موسى عليه السلام لفرعـــون : ((**وَتِلۡكَ نِعۡمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَىَّ أَنۡ عَبَّدتَّ بَنِىٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ**)) [5] وقول فرعون لـــه: ((**لَئِنِ ٱتَّخَذۡتَ إِلَـٰهًا**

---

(١) الصحاح ٦ / ٢٢٢٤ .

(٢) مريم ٨٠-٨١ .

(٣) مريم ٤٦ .

(٤) مريم ٤٢ .

(٥) الشعراء ٢٢ .

غَيۡرِى لَأَجۡعَلَنَّكَ مِنَ ٱلۡمَسۡجُونِينَ))[1] فجعل التعبد هو اتخاذه إلهاً ، وقال سبحانه : ((وَسۡـَٔلۡ مَنۡ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلۡنَا مِن دُونِ ٱلرَّحۡمَـٰنِ ءَالِهَةً يُعۡبَدُونَ))[2] فمعنى آلهة : معبودات تعبد .

إلا أن المعنى الشرعي للفظ (الإله) مقيد بكون معناه : المعبود بحق ، أي المستحق للعبادة ، فالفرق بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي أن الشرعي أخص ، فاللغوي يطلق على كل معبود ولذلك سمى الله معبوادت المشركين آلهة ، أما الشرعي فلا يطلق إلا على الله ، لأنه مقيد بالاستحقاق ولا يستحق العبادة إلا الله سبحانه ، ولذلك إذا دخله التعريف بالألف واللام فقيل (الإله) فلا يطلق إلا على الله وحده، قال ابن تيمية رحمه الله ((الإله هو المألوه أي المستحق أن يؤله أي يعبد ، ولا يستحق أن

---

(١) الشعراء ٢٩ .

(٢) الزخرف ٤٥ .

يؤله ويعبد إلا الله وحده))[1] ، فيكون تفسير (لا إله إلا الله): لا معبود بحق إلا الله ، وهذا توحيد الألوهية ، توحيد الله بأفعال العباد ، إفراده سبحانه بالعبادة . هذا هو معنى لا إله إلا الله . والمتكلمون يقرون بأن (لا إله إلا الله) هي شعار التوحيد ، هي كلمته الدالة عليه ، المفسرة لمعناه ، بها يحصل التوحيد ((أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله))[2] فدخول الإسلام بها ، وحصول التوحيد بتحقيقها ، ولكنهم لا يفهمون التوحيد إلا توحيد الذات وأفعالها ، مستغرقون في ذلك، منهمكون فيه للعلة التي ذكرنا في التمهيد ، ولذلك فسروا لفظ (الإله) بالتفسير الموافق لمفهومهم المحقق لمرادهم .

فالإله عندهم هو : القادر أو القادر على الاختراع[3] ، ففسروه بالربوبية وجعلوا الإلهية هي القدرة والفاعلية ، والعباد

---

(١) الفتاوى ٢٠٢/١٣ .

(٢) حديث متفق عليه ، البخاري مع الفتح ١١١/٦ رقم ٢٩٤٦ ، ومسلم ٥٢/١ رقم ٢١، وهذا لفظ مسلم.

(٣) انظر مثلاً أصول الدين للبغدادي ص ١٢٣ .

مألوهين بمعنى مربوبين، وانساق إلى تفسيرهم بعض الأئمة الفضلاء لما وقع له بهم من اتصال ، فهذا البيهقي المحدث الإمام ينص على أن الإله بمعنى : القادر على اختراع الأعيان[١] ، وقال إنه ثبت باسم الإله الإبداع والتدبير معاً ولم يزد[٢] ، ونقل عن الحليمي قوله في تفسير (الإله) " القديم التام القدرة "[٣] ، و(الإلهيات) أحد أصول علم العقائد الثلاثة عندهم ، يعقدون لبيانها باباً خاصاً لا يذكرون فيه إلا حدوث العالم وإثبات الصانع وما يجب له ويمتنع عليه ويجوز له لا يتجاوزون ذلك ، ولا تجد فيه ذكراً للعبادة والتعبد[٤] ، وهم يقررون ألوهية الله سبحانه بدليل التمانع المشهور عندهم وحاصله امتناع وقوع مرادين من قادرين، وغايته إثبات قادر مريد واحد تنفذ إرادته[٥] ، فهذه هي

---

(١) الاعتقاد ٥٤ .

(٢) انظر الأسماء والصفات ٣٣ و ١٢٢ .

(٣) الأسماء والصفات ٣٤ .

(٤) انظر مثالاً لذلك : العقيدة النظامية ٢٠ – ٦٣ ، والمواقف ٢٦٦ – ٣٣٦.

(٥) انظر الإرشاد ٧٠ ، واللمع ٩٨ ، وأصول الدين ٨٥ ، والتمهيد ٤٥ ، والمواقف ٢٧٩ .

الألوهية عندهم ، وهذا هو معنى الإله ، ثم هم يؤكدون تفسير لفظ الإله هذا بزعمهم أن دليل التمانع هو المذكور في قول الله : ((لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا))[1] يقول الجويني بعد أن قرر دليل التمانع ((وذلك مضمون قوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ أي لتناقضت أحكامهما عند تقرير القادرين على الكمال))[2] ودعوى أن هذه الآية فيها دليل التمانع دعوى باطلة من وجوه[3] أولها أن الله قال :((ءَالِهَة)) أي معبودات تستحق العبادة فالآية في تقرير توحيد العبادة ، وإذا كان هذا هو معنى الإله عندهم ، وهو عندهم التوحيد المطلوب

---

(١) الأنبياء ٢٢ .

(٢) لمع الأدلة ٩٩ .

(٣) انظرالرسالة الثانية في هذا المجموع (التمانع الدال على التوحيد في كتاب الله ونقد مسالك المتكلمين فيه) . والتمانع الذي دلت عليه الآية ونظائرها في كتاب الله هو : امتناع شريك للرب تعالى في ألوهيته لامتناع شريك له في ربوبيته ، وقدجرت طريقة القرآن على الاستدلال بامتناع رب سوى الله على امتناع معبود بحق سواه.

من العبد ، فبه وبمعانيه يفســـرون كلمة التوحيد . جـــاء في (أم البراهين) وهي متن العقيدة الصغرى التي وضـــعها الـــسنوسي[1] وتعاقب على شرحها الشراح ((معنى الألوهية استغناء الإله عـــن كل ما سواه وافتقار كل ما عداه فمعنى لا إله إلا الله لا مـــستغني عن كل ما سواه ومفتقراً إليه كل ما عداه إلا الله)) ففـــســـرها بالمعاني التي يقررونها للذات والصفات ، لم يتجاوز ذلك .

وقد يلاحظ بعضهم معنى المعبود في لفظ الإله فيستدركه على أنه من لوازم معناه لا من معناه على حد قول الرازي في تعريفه لفظ (الإلـــه) ((هو القادر على ما إذا فعله كان مستحقاً للعبادة))[2] ، وقد نقـــل البيهقي عن الحليمي نفيه معنى "المعبود" في تفسير الإله ، وذهـــب إلى أن معنى "المعبود" لا يفســـر به اسم (الإله) ولكنه مـــن لـــوازم معناه، لأن المصنوع إذا علم صانعه كان حقاً عليه أن يعبده[3].

---

(١) أبو عبد الله محمد بن يوسف ت:٨٩٥هـ انظر الأعلام ١٥٤/٧ .

(٢) التفسير الكبير ٧ / ٧ وانظر ١ / ١٥٩ .

(٣) الأسماء والصفات ٣٤ .

والمتكلمون يخرجون بتفسير الإله وكلمة التوحيد عن المعنى الخاص بأتباع الأنبياء إلى القدر المشترك بين الخلق الذي لم يخالف فيه مشرك ولا نصراني ولا أحد من الأمم ، فلا يبقى مع هذا لدعوة الرسول معنى ، ولا محل لقوله ﷺ ((أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله)) [1] ، ولم يبق لخلافه مع المشركين وخصومته معهم سبب ، ولم يبق وجه لتخصيص الله ملائكته وأولي العلم بشهادة أن لا إله إلا هو في قوله : ((**شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ**)) [2] فإن بني آدم كلهم يشهدون أنه ربهم لا رب لهم سواه قال الله : ((**وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ**)) [3] .

---

(١) تقدم تخريجه .

(٢) آل عمران ١٩ .

(٣) الأعراف ١٧٢ .

المبحث الثالث

انحراف المتكلمين في حكم التوحيد

التوحيد الذي هو إفراد العبادة لله وحده ، وقصده بها دون سواه، وإسلام الوجه وإقامته لله وحده ، هو أول واجب على المكلف ، هذا حكمه في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ففيهما الأمر بالتوحيد أولاً وفي ابتداء التكليف ، قال الله لنبيه موسى عليه السلام في ابتداء الرسالة : ((إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي))[1] ، وقال لنبيه محمد ﷺ :((فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ))[2] وأول أمر ورد في المصحف قوله سبحانه: ((يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ))[3] وأعلن سبحانه أنه لم يخلق الخلق إلا ليأمرهم بالتوحيد

---

(١) طه ١٤ .

(٢) محمد ١٩ .

(٣) البقرة ٢١ .

ويكلفهم بــه : ((وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ))[1] ، ولذلك كان التوحيد هو الذي خاطبت الرســل بــه أقوامهــا وابتدأهم به قــال الله : ((وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ))[2] وقـــال : ((وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ))[3] وفي الحديث ((أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولــوا : لا إلــه إلا الله))[4] ، وقال ﷺ لمعاذ حين بعثه إلى أهل الكتــاب في الــيمن ((فليكن أول ما تدعوهم إلى أن يوحدوا الله))[5] ، ولم يزد النبي ﷺ في دعائه المشركــين على أن يقولوا : لا إله إلا الله فمن فعل

---

(١) الذاريات ٥٦ ، وانظر كتابي(دراسة لقول الله " وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ") .

(٢) النحل ٣٦ .

(٣) الأنبياء ٢٥ .

(٤) تقدم تخريجه .

(٥) أخرجه البخاري ، الصحيح مع الفتح ٣٤٧/١٣ رقم ٧٣٧٢ .

قبل منه ، وقد قال لأسامة لما قتل الرجل الذي قال : لا إلـــه إلا الله ورآه أسامة متعوذاً بقولها ((يا أسامة أقتلته بعد أن قـــال : لا إله إلا الله)) كررهاﷺ [1]، والأحاديث في هذا المعنى متواترة[2].

والتوحيد شرط لصحة العبادات لا تقبـــل بدونـــه ((**وَلَقَدۡ أُوحِيَ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ لَئِنۡ أَشۡرَكۡتَ لَيَحۡبَطَنَّ عَمَلُكَ**)) [3] ، والشرط أول ما يُحصّل ، تحصيله يسبق تحصيل المشروط .

ولكن المتكلمة لما كان التوحيد عنـــدهم هـــو إثبـــات الـــصانع والصفات الواجبة له، فقد اجتمعت كلمتهم على أن أول واجب على المكلف هو معرفة الله الصانع ، إلا أنه وقع فيهم اخـــتلاف صوري في وجه تقرير هذا الحكم ، فقد ذهـــب بعـــضهم إلى أن أول واجب النظر في الأدلة لأن المعرفة لا تكون إلا بالاستدلال ، والنظر هو الاستدلال ، وهو يسبق المعرفة فهو أول ، وهذا قالـــه

---

(١) متفق عليه ، انظر البخاري مع الفتح ٧ / ١١٧ رقم ٤٢٦٩ ، مسلم ٩٧/١ رقم ٩٦ .

(٢) انظر نظم المتناثر ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٢ .

(٣) الزمر ٦٥ .

الباقلاني من الأشعرية[١] وعبد الجبار من المعتزلـــة[٢] ، وغيرهمـــا وذهب بعضهم إلى أن أول واجب القصد إلى النظر ، لأنه يسبق النظر ، وهذا قاله ابن فورك[٣] وأبو اسحق الإسفرائيني[٤] وأبـــو اسحق الشيرازي[٥] والجويني[٦] وغيرهم ، وذهب بعضهم إلى أن أول واجب هو أول جزء من النظر ، لأن النظر أجزاء ، وهـــذا محكي عن الباقلاني أنه قاله[٧]، وذهب بعضهم إلى أن أول واجب الشك السابق على القصد لأنه لا يكون قصد النظر إلا بعد شك، وهذا قال به أبو هشام[٨] وغيره .

---

(١) الإنصاف ٢٩ .

(٢) شرح الأصول ٣٩.

(٣) انظر المواقف ٣٢ وفتح الباري ٣٤٩/١٣.

(٤) فتح الباري ٣٤٩/١٣.

(٥) شرح اللمع ٩٢/١ .

(٦) الإرشاد ٢٥.

(٧) فتح الباري ٣٤٩/١٣ وانظر المواقف ٣٢.

(٨) المواقف ٣٢.

وهذه المسألة في أصلها من مسائل الجهمية والمعتزلة وافقتهم عليها الأشعرية[1] ، وتبعهم فيها كثير من المنتسبين إلى السنة كما يقول ابن تيمية وقال ((ثم الواحد من هؤلاء-[أي المنتسبين إلى السنة القائلين بأن أول واجب المعرفة]- إذا انتسب إلى إمام من أئمة العلم كمالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد ، وصنف كتاباً في هذا الباب يقول فيه (قال أصحابنا) و (واختلف أصحابنا) فإنما يعني بذلك أصحابه الخائضين في هذا الكلام)) قال ((ولا يصح كلامه إلا على هذا الوجه))[2] .

ثم إن طائفة من المتكلمين زعمت أن اعتقاد التوحيد بغير نظر لا يكون إيماناً[3] ، وزعم بعضهم أن النظر الذي يُستدل به لتحصيل المعرفة يتعين أن يكون بالطرق الكلامية التي رتبوها والأبحاث الفلسفية التي حرروها ، ومن لم يعرف الله بهذه الطرق لم يصح إيمانه ، حتى لقد أورد على بعضهم أن هذا يلزم منه تكفير أبيك

---

(١) انظر درء التعارض ٥ / ٢٩٢ و ٣/٨ وفتح الباري ٣٤٩/١٣ .

(٢) درء التعارض ٨ / ٤ .

(٣) انظر مقالات الإسلاميين ١٤٤.

وأسلافك وجيرانك ، فقال : لا تشنع عليّ بكثرة أهل النار[1] ، وقول المتكلمين هذا باطل مردود بأدلة الشـــرع كما تقدم.

قال ابن تيمية رحمه الله ((والنبي لم يدع أحداً من الخلق إلى النظر ابتداءً، ولا إلى مجرد إثبات الصانع ، بل أول مـــا دعـــاهم إليـــه الشهادتان ، وبذلك أمر أصحابه)) قال ((وهذا مما اتفق عليـــه أئمة الدين ، وعلماء المسلمين ، فإنهم مجمعون علـــى مـــا عُلـــم بالاضطرار من دين الرسول ، أن كل كـــافر فإنـــه يُـــدعى إلى الشهادتين ، سواء كان معطلاً أو مشركاً أو كتابيـــاً ، وبـــذلك يصير الكافر مسلماً ، ولا يصير مسلماً بـــدون ذلـــك)) قـــال ((واتفق المسلمون على أن الصبي إذا بلغ مسلماً لم يجـــب عليـــه عقب بلوغه تجديد الشهادتين . والقرآن العزيز ليس فيه أن النظر أول الواجبات ، ولا فيه إيجاب النظر على كل أحد، وإنما فيـــه الأمر بالنظر لبعض الناس)) وذكر رحمه الله بعض الآيات الـــتي فيها حث المكذبين والمعرضين الكافرين إلى النظر[2] فإذا قامـــت عليهم الحجة بالنظر فإن أول واجب يؤمرون به هو التوحيد.

---

(١) انظر فتح الباري ١٣/٣٥٠ .

(٢) درء التعارض ٨ / ٦ – ٩ .

وقد تواتر عن النبي ﷺ اكتفاؤه من المشـــركين وجفاة الأعراب ممن كان يعبد الأوثان بمجرد الإقرار بالشهادتين والتزام أحكـــام الإسلام من غير أن يأمرهم بالاستدلال وتعلم الأدلة ، وكـــذلك الصحابة من بعده رضي الله عنهم حكموا بإسلام من أسلم بمجـــرد الإقرار بالشهادتين ، وفي كتب النبي ﷺ إلى هرقـــل وكـــسرى وغيرهما من الملوك يدعوهم إلى التوحيد لا إلى النظر[1] .

ويدفع قول المتكلمة في أول واجب على المكلف من أصله الأدلة الشرعية الدالة على أن معرفة الله فطريـــة، مركـــوزة في أصـــل الفطرة، قال الله : ((**فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا**))[2] وقالﷺ :((كل مولود يولد على الفطـــرة فأبواه يهودانه وينصـــرانه ويمجسانه))[3] فهي محصلة في أصـــل الفطرة لا تُحصَّل.

---

(١) انظر فتح الباري ٣٥٢/١٣ – ٣٥٣ ونظم المتناثر ٣٢.

(٢) الروم ٣٠.

(٣) متفق عليه ، البخاري مع الفتح ٢٤٥/٣ رقم ١٣٨٥ ، مسلم ٢٠٤٧/٤ رقم ٢٦٥٨ .

المبحث الرابع

الانحراف العملي

لقد أنتج الانحراف العلمي المذكور في المباحث المتقدمة آثاره في الانحراف العملي الذي ظهر فيما رصدته كتب التراجم وغيرها من العمل التعبدي بأعمال الإسلام من أئمة المتكلمة وأعلامها ، وفيما يشاهد عليه كثير من المسلمين اليوم الذين نشؤوا على تلقن منهج المتكلمين في كتبهم السائرة لديهم .

فقد رصدت كتب التراجم وغيرها عن آحاد المتكلمين من رؤوسهم المتبوعين والمصنفين في اعتقادهم تهاوناً بفرائض التعبد وتلاعباً فيها بل وفسقاً ، فهذا أبو هاشم الجبائي أحد أئمة المتكلمة من المعتزلة كان أفسق أهل زمانه وكان مصراً على شرب الخمر ، وقيل : إنه مات في سكره ، حتى قال فيه بعض المرجئة [1]:

يعيب القول بالإرجاء حتى يرى بعض الرجاء من الجرائر

(١) انظر الفرق بين الفرق ١٩١ والتبصير في الدين ٨٧ .

وأعظم من ذوي الإرجاء جرماً وعيدي أصر على الكبائر

وأبو هاشم هذا كان مفرطاً في الوعيد وهـــو القائـــل بـــأن أول واجب على المكلف الشك ، نعوذ بالله من الضلال .

وكان عمرو بن عبيد وهو شيخ المعتزلة في عـــصـــره يوصـــف بالمتأله المتزهد وقد روى عنه من آخاه أنـــه كـــان إذا صـــلى في المسجد يقوم كأنه عود ، فإذا صلى في البيت يلتفت يميناً وشمـــالاً لا يقيم الصلاة [1] وهذا النظّام شيخ المعتزلة وصاحب التصانيف ورد أنه سقط في غرفة وهو سكران فمات ، وقد كان على دين البراهمة منكري النبوة والبعث ويخفي ذلك[2] .

وأبو هذيل العلاف رأس المعتزلة وصاحب التصانيف، لم يكـــن بالتقي ، حتى قد نقل أنه سكر مرة عند صديقه فراود غلاماً لـــه فرماه بإناء الشراب فدخل في رقبته وصار كالطوق فاحتـــاج إلى حداد يفكه[3].

---

(١) انظر ميزان الاعتدال ٣ / ٢٧٨ .

(٢) السير ١٠ / ٥٤٢ .

(٣) السير ١٠ / ٥٤٣ .

وعبد الجبار الهمداني القاضي الذي لقبوه قاضي القضاة ، ذكر أنه لم يكن محموداً في القضاء ، وأنه حصل من ورائه مالاً ضاهى به قارون في سعته حتى قبض عليه فخر الدولة[1] .

والإيجي صاحب المواقف كان يدمن الخمر ، ولذلك فارق أباه قاضي إيج ، واتصل بالوزير رشيد الدين بن فضل الله في تبريز ، وأقام في مخيمه ، واشتهر بالفجور ، واتهم رشيد الدين بذلك فنفاه إلى كرمان ليسلم من كلام الناس[2] .

بل الأمر أعظم من ذلك فقد قال ابن تيمية رحمه الله بعد أن ذكر تفسير المتكلمين للتوحيد وأن غاية التوحيد عندهم إثبات الصانع ((ولهذا كان من أتباع هؤلاء من يسجد للشمس والقمر والكواكب، ويدعوها كما يدعو الله تعالى ، ويصوم لها ، وينسك لها ، ويتقرب إليها ، ثم يقول : إن هذا ليس بشرك ، إنما الشرك إذا اعتقدت أنها هي المدبرة لي ، فإذا جعلتها سبباً وواسطة

---

(١) انظر لسان الميزان ٣ / ٣٨٧ .

(٢) انظر هامش ترجمته في الأعلام ٣ / ٢٩٥ .

لم أكن مشركاً ، ومن المعلوم بالاضطرار من دين الإسلام أن هذا شرك))[1] وفي كلام ابن تيمية هذا بيان علة الانحراف العملـــي ، فإن من كان التوحيد عنده مجرد إثبات الصانع ، ولا عناية لـــه في تقرير العبودية ، ولا يعرف أن توحيد العبادة هو المطلوب ،وأول واجب، ويجعله في مرتبة التوابع واللواحق ، أمكن منه احتمـــال الشركـــيات والوقوع فيها ، واستـــصغار الكبـــائر والفـــسق وسلوكه، وإنما سهل على المرجئة اعتقاد الإرجاء والتبجح به لأن مفهوم التوحيد هذا قد وطأ لها .

واليوم تشيع الشركيات في كثير من نواحي العالم الإســـلامي ، يقبل أهلها على الأعمال والاعتقادات الـــشركـــية مـــن تعلـــق بالقبور والصالحين والمشعوذين، وطلب قضاء الحـــوائج وجلـــب النفع ودفع الضر من غير الله مع التقرب له بالقربات من النـــذور والذبائح وشد الرحال والدعاء ونحوه مما هو مشهور معلوم غـــير خافٍ ولا مغمور ، وهم مع هذه الشـــركيات الصريحة يتبرؤون

(١) درء التعارض ١ / ٢٧٧ – ٢٢٨ .

من الشـــرك أشد التبرؤ ، ويتمسكون بقـــول لا إلـــه إلا الله ، ويستندون إلى قولها لإثبات أنهم على التوحيد ، ويمررون بقولهـــا صحة هذه الأعمال الشركية ، وادعاء أنها لا توجب خروجاً عن التوحيد ولا مناقضة له بل ولا قدحاً فيه ما داموا يقولون لا إلـــه إلا الله ، وإذا أمعنت النظر في حال هؤلاء تحقق عندك أن العلـــة في هذه الحال الشاذة هو نشأة هؤلاء على مناهج المـــتكلمين في الاعتقاد ، فهم عرفوا التوحيد الذي قرره المتكلمـــون، فتحـــوا أعينهم على كتب المتكلمة ، ومنها عرفوا التوحيد ، وفيها درسوا العلم به، فلم يجدوا فيها أن ما هم عليه ناقض للتوحيد ، لأنهم لم يجدوا للشرك معنىً فيها إلا ادعاء شريك لله في الخلق والإيجـــاد ، ولا للتوحيد معنىً إلا إثبات الخالق ثم هذا الخالق لا صفة له تقوم به يُعرف بها يمكن معها التوجه بالعبادة له والتقرب منه ، فاتخـــاذ الوسائط إليه ليس بمنكر على هذا الاعتقاد ، ولا تستهجنه نفس هذا اعتقادها بل إن لم توجبه استساغته . نسأل الله السلامة مـــن الضلال.

وبعد ، فهذه لوثة الكلام ، أردت أهلــه في الــضلال ، وجرت العامة معها فيه ، ولولا حفظ الله للتوحيد الذي رضــيه ديناً لعباده ، بحفظه لكتابه وسنة نبيه ، وتوفيق ورثته جيلاً بعــد جيل لإقامته ، ودفع الباطل عنه، وكشف زيف المزيفين وانتحال المبطلين، لولا ذلك لا ندرس على يد هؤلاء المتكلمة التوحيــد ، ولعاد الناس إلى جاهلية جهلاء ، كالتي بعــث فيهــا الأنبيــاء . فالحمد لله أولاً وآخراً لا شريك له.

وكتب /أ. د. محمد بن عبد الرحمن أبو سيف الجهني

الرسالة الثانية

﴿التمانع الدال على التوحيد في كتاب الله
ونقد مسالك المتكلمين فيه﴾

تأليف

أ.د. محمد بن عبدالرحمن أبوسيف الجهني

أستاذ العقيدة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

ح محمد بن عبدالرحمن أبوسيف الشظيفي ،١٤٣٢هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشظيفي ،محمد بن عبدالرحمن أبوسيف

التمانع الدال على التوحيد ونقد مسالك المتكلمين فيه /

محمد بن عبدالرحمن أبوسيف الشظيفي – المدينة المنورة ،١٤٣٢هـ

..ص ؛ ١٢ × ١٧ سم

ردمك: ٥-٨٠٨٨- ٠٠ -٦٠٣-٩٧٨

١-التوحيد ٢-العقيدة ٣-علم الكلام أ.العنوان

ديوي ٢٤٠ ١٤٣٢/٧٧٧٧

رقم الايداع: ١٤٣٢/٧٧٧٧

ردمك:٥-٨٠٨٨-٠٠-٦٠٣-٩٧٨

فاكس (٠٤٨٤٧٣٥٢٩) بريد إلكتروني (maas٣٧٥@gmail.com)

الطبعة الأولى

١٤٣٣هـ

المقدمة

الحمد لله وحده لا شريك له، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه، أما بعد:

فإن طوائف أهل الكلام من المعتزلة والأشعرية ونحوهم، -وهم يقررون الاعتقاد بالطرق الكلامية التي مبناها على قواعد المنطق ومناهج الفلسفة-، يعتمدون في تقرير التوحيد على ما يسمونه بـــ"دليل التمانع"، وينسبون هذا منهم إلى القواطع العقلية، ثم يحكمون به على الشرع ويدعون أن الأدلة الشرعية توافقه، وعند تحقيق النظر في طريقتهم هذه وردها إلى حقائق العلم، تسفر عن مناقضتها للعقل والشرع، ويظهر أنه لا التوحيد الذي يدعون تقريره هو التوحيد الشرعي المليّ، ولا التمانع الذي يدعونه دليلاً هو التمانع الذي تسلم دلالته من معقول يقدح فيه.

وبورود الأدلة الشرعية والصدور عنها يظهر التمانع الصحيح الدال على التوحيد الصحيح بيناً جلياً لكـــل مـــن أوتي تـــديناً وحكمة.

وهذا بحث في تقرير " التمانع الدال على التوحيد في كتـــاب الله" نقرر فيها الحق بوجهه الشرعي، ومن الله التوفيـــق وعليـــه التكلان وبه المستعان.

وقد جعلت الكلام في هذا الموضوع على الطريق التالية:

التمهيد: وفيه مطلبان:

الأول: معنى "التوحيد".

الثاني: المراد بـــ"التمانع" ومعنى كونه في كتاب الله،

المبحث الأول: "التمانع الذي تدل عليه آية سورة الأنبياء" وفيه:

المطلب الأول: دلالة ألفاظ الآية.

المطلب الثاني: تقرير صورة التمانع الذي تدل عليه الآية ودلائلـــه في سياقاتها.

المبحث الثاني: "التمانع عند المتكلمين ونقد حمل آية سورة الأنبياء عليه" وفيه مطالب:

المطلب الأول: تقرير صورة التمانع عند المتكلمين.

المطلب الثاني: نقده.

المطلب الثالث: وجوه حمل المتكلمين آية سورة الأنبيـــاء علـــى برهان التمانع عندهم .

المطلب الرابع: إبطال حمل الآية علـــى برهـــان التمـــانع عنـــد المتكلمين.

هذا ، وقد كان أول نشر لهذا البحث في مجلـــة جامعـــة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية ، في العـــدد رقـــم (٤٥)، الصادر في ذي القعدة ١٤٢٩هـــ.

هذا، وأسأل الله المثوبة على الصواب، ومغفرة الزلـــة. ولـــه الحمد أولاً وآخراً لا شريك له.

أ.د.محمد بن عبدالرحمن أبوسيف الجهني

تمهيد

المطلب الأول: "معنى التوحيد":

"التوحيد" إذا أطلق في عرف الشرع فالمراد به إفراد الله بالعبادة، قال الله: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ۚ﴾(١) وقال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾(٢) وقال: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓا۟ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ﴾(٣) وفي حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه حين بعثه إلى أهل الكتاب في اليمن: "فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَى أَنْ يُوَحِّدُوا اللَّهَ"(٤) وفسره في لفظ آخر بقوله: "فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَى عِبَادة الله"(٥).

---

(١) يوسف ٤٠.

(٢) النحل ٣٦.

(٣) التوبة ٣١.

(٤) أخرجه البخاري، الصحيح مع الفتح ٣٤٧/١٣ رقم ٧٣٧٢.

(٥) البخاري مع الفتح ٣٢٢/١٣ رقم ١٤٥٨، ومسلم ٥١/١ رقم ٣١.

وذلك أن الخلق مجمعون لم ينقل عن أحد منهم في أي زمن ومن أي نحلة خلاف على الإفراد في الربوبية وفي كمال الذات والصفات، ولم يقع فيهم اختلاف إلا في إفراد الرب بأفعالهم هم، فمنهم من أفرد الله بذلك فلم يعبد غيره، ومنهم من انحرف فصرف من عبادته لغير الله، فوردت الرسالات بحكم الله في هذا الاختلاف، ونطقت رسله بوحيه الذي فيه مراده من خلقه أن يفردوا الله بأفعالهم التعبدية، وهذا هو التوحيد المطلوب منهم المأمورون به، قال سبحانه: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦ ﴾[1].

أما "التوحيد" في عرف المتكلمين فهو كما شرحه أحد رؤوسهم وهو القاضي عبد الجبار –شيخ المعتزلة في عصره– فقال: "فأما في اصطلاح المتكلمين -[أي التوحيد]- فهو العلم بأن الله تعالى واحد لا يشاركه غيره فيما يستحق من الصفات نفياً وإثباتاً على الحد الذي يستحقه والإقرار به" قال: "وما يلزم المكلف معرفته من علوم التوحيد هو أن يعلم القديم تعالى بما

(١) الذاريات ٥٦.

يستحقه من الصفات، ثم يعلم كيفية استحقاقه لها، ويعلم ما يجب له في كل وقت، وما يستحيل عليه من الصفات في كل وقت، وما يستحقه في وقت دون وقت، ثم يعلم أن من هذا حاله لا بد أن يكون واحداً لا ثاني له يشاركه فيما يستحقه من الصفات نفياً وإثباتاً على الحد الذي يستحقه"(١)، والشرك المناقض للتوحيد عندهم ليس هو إلا ادعاء شريك لله في القدرة على الخلق والاختراع، يقول الغزالي: "وأما قولنا "لا نِدّ له" نعني به ما سواه هو خالقه لا غير"(٢).

يقول ابن تيمية رحمه الله: "ولهذا كان من أتباع هؤلاء –[أي أهل الكلام]– من يسجد للشمس والقمر والكواكب، ويدعوها كما يدعو الله تعالى، ويصوم لها، وينسك لها، ويتقرب إليها، ثم يقول: إن هذا ليس بشرك، وإنما الشرك إذا اعتقدت أنها هي المدبرة لي، فإذا جعلتُها سبباً وواسطة لم أكن مشركاً"(٣).

(١) شرح الأصول الخمسة ١٢٨-١٢٩.

(٢) الاقتصاد في الاعتقاد ٤٩.

(٣) درء تعارض العقل والنقل ١/٢٢٧.

فالتوحيد عند المتكلمين هو اعتقادهم في ربوبية الله وصفاته ليس إلا، وهم لا يعرفون توحيد العبادة، ومن ذكره منهم يذكره على أنه من توابع التوحيد وثمراته لا أنــه هــو التوحيــد، لأن المصنوع إذا وجد صانعه كان حقاً عليه أن يعبده. كما في نقــل البيهقي عن الحليمي[1].

ثم ما يقررونه في الربوبية والصفات أكثره من الباطل المحاد للوحي.

المطلب الثاني: المراد بـــ"التمانع" ومعنى كونه في كتاب الله:

"التمانع" مصطلح لأهل الكلام، ذكروه في شرح اعتقــادهم في التوحيد، ويريدون به التمانع الناشئ عن تقدير قادرين تاميّ القدرة، فإنهما حينئذ يتمانع فعلهما في المصنوعات أو إرادتهما لها، فلا يوجد شيء من الموجودات مع هذا التمانع، على ما سيأتي بيانه.

وهذا التمانع عندهم هو البرهان على الوحدانية لله سبحانه، لأن الموجودات مشاهدة، ووجودها يُبطِل التمانع فيبطل التعــدد وتثبت الوحدانية لله.

---

(١) انظر الأسماء والصفات ٣٤.

وقد اتفقت كلمة المتكلمين جميعاً على أن التمانع مذكور في كتاب الله وقد تداولوا آية سورة الأنبياء وهي قوله سبحانه: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾،ليقرروا بها ذكر التمانع في كتاب الله، ولكنهم اختلفوا فمنهم من جعل التمانع دلالة الآية، ومنهم من جعل في الآية الإشارة إليه والتنبيه عليه، وقد غلا بعضهم في جعل الآية نصاً في التمانع حتى كفّر من زعم أنها تدل عليه بالإشارة والتنبيه، كما سيأتي بيانه.

واصطلاحات المتكلمين اصطلاحات حادثة على اللغة وعلى الشرع، واصطلاحهم هذا من جنسها. ولكن وقع نوع توافق في بعض معنى "التمانع" في اصطلاحهم مع معنى التمانع والامتناع ومعنى الشرطية الذي تفيده ألفاظ الآية وتركيبها: فإن في الآية لفظ "لو" المفيد للشرطية والامتناع، والآية دالة على معنى واضح بيِّن لا تحتمله تقديرات المتكلمين وفرضياتهم التي قرروها في التمانع، وهذا المعنى هو: أن امتناع فساد نظام السماوات والأرض بانتظامهما على نظام متسق عبر الدهور إنما كان

لامتناع تعدد الآلهة المستحقة للعبادة، واستحالة وجود غـــير الله الخالق لهما مستحقاً للعبادة. فهو تمانع تعدد الآلهة مـــع اتـــساق الوجود على نظام واحد بلا فساد.

والآية دالة على نوعين من الامتناع:

الأول: امتناع وجود مستحق للعبادة غير الله، وهذا هو أصل معنى لفظها ومراد الله منه.

الثاني: امتناع رب للسماوات والأرض خلقهما ويدبرهما غـــيره سبحانه، وهذا مفهومها ومضمون معناها، وإن لم يكن مقـــصوداً في أصل الخطاب، وقد سيق لتقرير الأول وإقامة الحجة له .

فظهر بهذين المطلبين ابتداءً أن آية سورة الأنبياء هـــذه مـــن كتاب الله تقرر التمانع والتوحيد الشرعي، وأن التمانع والتوحيد الذي يحمل المتكلمون الآية عليه ليس هـــو التمـــانع والتوحيـــد الشرعي، بل شيء آخر لم تنطق به الآية، وليس هـــو مـــراد الله منها، وهذا ما سيقرره ويبينه المبحثان الآتيان.

المبحث الأول

"التمانع الذي تدل عليه آية سورة الأنبياء"

المطلب الأول: "دلالات ألفاظ الآية:

قال الله عز وجل: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ﴾.

هذا القدر من الآية هو موضع البحث، ونذكر دلالات ألفاظه:

(لو): حرف امتناع، روى ابن أبي حاتم عن ابن عباس رضي الله عنهما: "كل شيء في القرآن "لو" فإنه لا يكون أبداً"[(١)]، فهو يدل على امتناع وجود ما قرن ذكره به، "وفهم الامتناع منها كالبديهي، فإن كل من سمع: "لو فعل" فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد، ولهذا يصح في كل موضع استعملت

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم رقم ١٠٣٤ في تحقيق: أسعد محمد الطيب، أو رقم ١٠٤١ في تحقيق: أحمد الزهراني.

فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط منفياً لفظاً أو معنى، كقول: "لو جاءني أكرمته، ولكنه لم يجئ""[1] ومنه قوله سبحانه: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ ﴾[2]،

و"لو" شرطية، تدخل على جملتين فتعقد الشرطية بينـــهما، فتكون الأولى شرط والثانية جوابه، وهي تقيد الشرطية بـــالزمن الماضي، -وبهذا فارقت "إن" التي تعقد الـــشرطية في المـــستقبل فتقول: إن جئتني غداً أكرمتك-،[3] .

و(لو) تفيد امتناع الشرط مطلقاً، فهي تدل على انتفائه جزماً وتعلق انتفاء الجواب عليه، وتفيد امتناع الجواب بسبب امتنـــاع الشرط خاصة، ثم هذا الجواب الممتنع لهذا السبب قـــد يكـــون

---

(١) مغني اللبيب ١/٢٥٦.

(٢) السجدة ١٣.

(٣) انظر مغني اللبيب ١/٢٥٥.

امتناعه مطلقاً لانحصار سببه في الشرط دون سواه، وقد يكون امتناعه مقيداً بهذا السبب، ولكنه لا يمتنع مع سبب آخر.

ومثاله: قولك: "لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجوداً" فهذا يلزم فيه امتناع النهار قطعاً لانحصار سببيته في سببية الشرط.

أما قولك: "لو كانت الشمس طالعة لكان الضوء موجوداً" فهذا يلزم منه امتناع ضوء الشمس خاصة، ولكنه لا يمنع وجود ضوء من سبب آخر غير الشمس كالسراج[1].

والشرط في الآية: "تعدد الآلهة" ودخول (لو) عليه يدل على انتفائه وامتناعه جزماً.

والجواب في الآية: "لفسدتا" ولا يلزم امتناعه إلا مع هذا السبب خاصة، إذ قد يشاء الله إفسادهما فيقع لهذا السبب لا لسبب تعدد الآلهة.

---

(١) انظر مغني اللبيب ٢٥٨/١، ومعترك الأقران ٢٥٣/٢-٢٥٤.

وهذا يدل على أن الممتنع هو جنس من الفساد خاص وهو الذي يترتب على تعدد الآلهة وهو الفساد الذي ذكره الله في مواضع أخر كما سيأتي بيانه إن شاء الله، أما ما يقدره الإله الواحد من فساد فغير ممتنع، وقد أخبر الله أن ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾[1] وقال: ﴿يَوۡمَ تُبَدَّلُ ٱلۡأَرۡضُ غَيۡرَ ٱلۡأَرۡضِ﴾[2] فهذا من فعله سبحانه حين يشاء وقوعه. وظاهر هلاك كل شيء أنه فساده، وتبديل الأرض والسماوات ظاهره فساد حالهما الذي هما عليه.

ولكن هذا الفساد، فساد إضافي نسبي، فهو بالإضافة إلى ما يبدو من ظاهر وقوعه فساد ولكنه بالنسبة إلى إرادة الله منه ومآله ليس بفساد بل هو صلاح.

أما الفساد المترتب على تعدد الآلهة فهو فساد حقيقي مطلق.

وعلى هذا ففي الآية الاستدلال بامتناع الفساد على انتفاء تعدد

---

(١) القصص ٨٨.

(٢) إبراهيم ٤٨.

الآلهة دون العكس، إذ لا يلزم من انتفاء التعدد انتفاء فساد نسبي إضافي يُصلح به الرب الواحد تدبير خلقه.

(كان) هي فعل تدل على الماضي، تأتي تامة إذا استغنت بمرفوعها، نحو: كان مطرٌ، أي حصل ووُجِد، فيكون الحدوث فيها لمرفوعها نفسه، وتأتي ناقصة إذا كان الحدوث فيها لموصوفية مرفوعها، نحو: كان المطر غزيراً، أي حصلت غزارته، وإنما كانت ناقصة لعدم استغنائها بمرفوعها بل لا بد من ذكر موصوفيته معه، وهي في الآية ناقصة.

وكونها للزمن الماضي يشهد لما تقدم من أن "لو" تقيد الشرطية بالزمن الماضي، ولكن كان الناقصة وإن دلت على الزمن الماضي إلا أنها تكون فيما هو دائمٌ أيضاً نحو: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٩٦﴾﴾[1] وهي هنا في الآية على هذا المعنى، فيكون انتفاء تعدد الآلهة للدوام لا يتخلف بحال، وهذا أحد الوجوه التي تأتي عليها (كان) في القرآن، أن تكون للأزل والأبد[2].

---

(١) انظر أوضح المسالك ١٦٣/١، والكليات ٧٤٧.

(٢) انظر معترك الأقران ١٨٩/٢.

(فيهما) "في" ظرفية للزمان أو المكـــان، وهـــي في الآيـــة للمكان لأن المراد بـــ"فيهما" في السماوات والأرض، والمراد : في الموجودات، لأن الوجود ليس فيه إلا الموجد سبحانه وموجوداته، وموجوداته هي السماوات والأرض وما فيهما وبينـــهما، قـــال ســـــبحانه: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾[1]، ومعنى كون الآلهة فيهما هو كقوله تعـــالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾[2] أي: إله من في السماء وإلـــه مـــن في الأرض، كما قال الإمام أحمد[3].

فهو نفي تعدد من يكون إلهاً لمن في الـــسماوات ولمـــن في الأرض، وقوله: "فيهما" يدل على أمرين:

١- أن التقدير المذكور في الآية هو في الـــسماوات والأرض بعد وجودهما لا قبل أن يوجدا، أفادته الظرفية.

---

(١) السجدة ٤.

(٢) الزخرف ٨٤.

(٣) الرد على الجهمية والزنادقة ١٣٧.

٢- أن الذي فيهما تألههما وتأله أهلهما لا ذات الإله.

(**آلهة**) جمع إله، والإله في اللغة هو: المعبود، مشتق من أله كعَبَد وزْناً ومعنى، فإله بمعنى مألوه وكل ما اتخذ معبوداً هو إله عند عابده، يقال: تأله الرجل إذا تعبد[١].

وقد استعمل القرآن المعنى اللغوي في مواضع، قال سبحانه: ﴿ وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُواْ لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّاۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴿٨٢﴾ ﴾[٢] ففسر اتخاذهم آلهة بعبادتهم إياها، وقال سبحانه: ﴿ وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ ﴿٤٥﴾ ﴾[٣] أي معبودات يعبدونها.

إلا أن المعنى الشرعي للفظ "الإله" مقيد بكون معناه: المعبود بحق، المستحق للعبادة، الذي هو أهل العبادة والتقوى من الخلق،

---

(١) انظر معجم مقاييس اللغة ١٢٧/١، والصحاح ٢٢٢٤/٩، والقاموس المحيط ١٦٠٣.

(٢) مريم ٨٠-٨١.

(٣) الزخرف ٤٥.

فهو أخص من المعنى اللغوي، إذ اللغوي يطلق على كل معبـــود يعبد، ولذلك سمت العرب أصنامها آلهة لأنها عبدتها، أما الشرعي فلا يطلق إلا على الله، لا يطلق على غيره، لأنه مقيد بالاستحقاق ولا يستحق العبادة إلا الله وحده.

وهو في الآية مرادٌ به المعنى الشرعي؛ فمعنى "آلهة" في الآية: معبودات بحق، حقها العبادة، ولذلك صح نفي هذا الجمع الدال على التعدد، لأن المعبود بحق واحد لا غير، فلا يكون في الوجود إله بحق إلا الله عز وجل، وإن عُبد كثيرٌ غيره بغير حق فهي آلهة باطلة، وهو الإله الحق سبحانه: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ ﴾[1].

<u>**(إلا الله)**</u> أي غير الله، فهو صفة لـــ"آلهة" والمعنى: "آلهة مع الله"، ويقرره قوله سبحانه: ﴿ قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ ﴾[2]

---

(١) الحج ٦٢.

(٢) الإسراء ٤٢.

فهو بمعنى: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ﴾ ويقوم مقامه في التفسير.

ويتعذر حمل (إلا) في الآية على الاستثناء الذي هو أصلها لأمرين:

١- ما قرره النحاة من أن الاستثناء لا يصح إلا إذا كان المستثنى داخلاً في المستثنى منه لولا الاستثناء، وليس الأمر كذلك هنا، لأن (آلهة) في الآية جمع نكـــرة في الإثبات فلا عموم له، فلا يصح الاستثناء فيه.

٢- أنها لو كانت للاستثناء لكان المعنى حينئذ: "لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا" وهـــذا يقتـــضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فـــيهم لله لم تفـــسدا وليس هذا هو المراد[1].

(لفسدتا) اللام هي اللازمة لجواب "لو"[2]، وقوله "فسدتا" بين سبحانه هذا الفساد المقدر في مواضع من كتابه، وقد ذكـــر سبحانه نوعين من الفساد المقدر إذا تعددت الآلهة:

---

(١) انظر مغني اللبيب ١/٧٠، والكليات ١٦٧، والاستغناء ٣٣١-٣٣٢و٣٤٤.

(٢) انظر مغني اللبيب ١/١٣٤.

النوع الأول: الفساد من جهة الربوبية، وهو المذكور وجهه على الجملة في آية وعلى التفصيل في أخرى.

أما الإجمال ففي قوله: ﴿ قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّٱبْتَغَوْا۟ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا ﴿٤٢﴾ ﴾[1] وهذه الآية كآية الأنبياء التي نتكلم فيها، وقوله "إِذًا لَّٱبْتَغَوْا۟ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا" يقوم مقام قوله هنا " لَفَسَدَتَا" ويفسره، وسبيلاً: أي سبيلاً إلى أن يزيلوا ملكه بمغالبته، وهذا في أحد القولين في تفسير الآية[2]، وقد أخرجه ابن

(١) الإسراء ٤٢.

(٢) والثاني: لابتغوا سبيلاً للتقرب إليه وابتغاء الحوائج منه. وقد جعل ابن تيمية هذا الثاني هو أصح القولين في الفتاوى ١٦/١٢٤ و٥٥٧، وعلل هذا التصحيح بقوله: "وهم كانوا يقولون إنهم يشفعون لهم ويتقربون بهم" الفتاوى ١٦/١٢٢، وبقوله: "لم يكونوا يقولون إن آلهتهم تقدر أن تمانعه أو تغالبه" الفتاوى ١٦/١٢٤. وانظر الدرء ٩/٣٥٠، والأظهر إن شاء الله أن الأول هو أرجح لدلالة آية سورة المؤمنون المذكورة رقم ٩١، التي فيها تفصيل وجه ابتغاء السبيل. أما التعليل الذي ذكره ابن تيمية رحمه الله فهو دليل عند التحقيق لترجيح القول الأول الذي نرجحه، ووجه ذلك: أن حمل ابتغاء الآلهة على ابتغائها القرب من الله لا تقوم به حجة على المشركين المخاطبين لأنهم يقولون إن الآلهة تتقرب إلى الله وأنها في سلطانه وملكه، ولم يمنعهم هذا عن الشرك، ولكن بحمله على ابتغاء المغالبة والمنازعة في الملك تتم الحجة عليهم، لأنهم ينكرون هذه المغالبة والمنازعة، فيقال لهم حينئذٍ: فهذا دليل أنه لا ألوهية لهم، فتتم الحجة عليهم. والله أعلم.

أبي حاتم عن سعيد بن جبير[1]، وهو مروي عن ابن عباس[2]. وكذا عن الحسن[3]. وقال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في هذا القول: "وهذا القول في معنى الآية هو الظاهر عندي، وهو المتبادر من معنى الآية الكريمة" ثم ذكر رحمه الله شواهد هذا المعنى من الآيات وذكر منها آية الأنبياء ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ثم ذكر أنه هو الظاهر المتبادر بحسب اللغة العربية؛ قال: "لأن في الآية فرض المحال، والمحال المفروض الذي هو وجود آلهة مع الله مشاركة له لا يظهر معه أنها تتقرب إليه، بل تنازعه لو كانت موجودة، ولكنها معدومة مستحيلة الوجود"[4].

أما المفصل فقوله سبحانه: ﴿ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾[5].

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم رقم ١٣٢٩٥ في تحقيق: أسعد محمد الطيب، وقد ضعفه ابن تيمية في الفتاوى ١٦/١٢٢.

(٢) قاله القرطبي في تفسيره ١٠/٢٥٦.

(٣) قاله ابن الجوزي في زاد المسير ٥/٣٨.

(٤) أضواء البيان ٣/٥٤٠.

(٥) المؤمنون ٩١.

قال ابن جرير: "قوله: (إذاً لذهب) جواب لمحذوف، وهو: (لو كان معه إله إذاً لذهب كل إله بما خلق)، اجتزئ بدلالة ما ذكر عليه عنه"[1] فهذه الآية كآية الأنبياء هذه التي نتكلم فيها، وقد قام قوله: (إذاً لذهب...) في هذه مقام قوله: (لفسدتا) في هذه، فهي مفسرة لها. ويبين ابن جرير رحمه الله وجه الفساد المذكور في آية المؤمنون فيقول: "لو كان معه في القديم أو عند خلقه الأشياء من تصلح عبادته من إله (إذاً لذهب) يقول: إذاً لاعتزل كل إله منهم بما خلق من شيء فانفرد به ولتغالبوا فلعلا بعضهم على بعض وغلب القوي منهم الضعيف، لأن القوي لا يرضى أن يعلوه ضعيف، والضعيف لا يصلح أن يكون إلهاً، فسبحان الله ما أبلغها من حجة وأوجزها لمن عقل وتدبر"[2]، وعلل السمعاني تفرد كل إله بما خلقه بأنه لا يرضى أن يضاف خلقه ونعمته إلى غيره[3].

---

(١) تفسير ابن جرير ١٨/٣٨.

(٢) تفسير ابن جرير ١٨/٣٨.

(٣) تفسير السمعاني ٣/٤٨٣

فهذه وجوه الفساد التي تكون من جهة الربوبية لو تعددت الآلهة.

ومقتضاها أن لا يكون كون واحد متسق على نظام واحد، بل تتعدد الأكوان بتعدد الآلهة ثم تقع المغالبة بينهم فيفسد انتظام الجميع.

النوع الثاني: الفساد من جهة العبودية:

وهو الفساد المذكور في قوله سبحانه: ﴿ وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ﴾[1] قال السمعاني في هذه الآية: "هو في معنى قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾"[2] وهذه الآية واقعة بعد قوله في الآيات قبلها: ﴿ وَلَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ ﴾[3] وقوله: ﴿ أَمْ لَمْ يَعْرِفُوا۟ رَسُولَهُمْ فَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ ﴿٦٩﴾ أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَٰرِهُونَ ﴿٧٠﴾ ﴾[4] فالآية في ما جاء

---

(١) المؤمنون ٧١.

(٢) تفسير السمعاني ٣/٤٨٣.

(٣) المؤمنون ٦٢.

(٤) المؤمنون ٦٩-٧٠.

به الرسول صلى الله عليه وسلم من ملة وشريعة، ففيها الدلالة على أن الملة والشريعة لو أحيلت إلى أهوائهم وآرائهم لفسدت السماوات والأرض، لأن أهواءهم فاسدة تتعلق بعبادة غير الله وتشريع الشرائع الفاسدة كما قال سبحانه: ﴿ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴿٢٠٥﴾ ﴾[1] قال ابن كثير: "لو أجابهم الله إلى ما في أنفسهم من الهوى وشرع الأمور على وفق ذلك لفسدت السماوات والأرض وما فيهن، أي لفساد أهوائهم واختلافها كما أخبر الله عنهم في قولهم: ﴿ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴿٣١﴾ ﴾[2] ثم قال: ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَۚ ﴾[3] وقال تعالى: ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِۚ ﴾[4] الآية،

---

(١) البقرة ٢٠٥.

(٢) الزخرف٣١، فلا افسد من نزول القرآن على كافر يعبد الأوثان.

(٣) الزخرف ٣٢.

(٤) الإسراء ١٠٠.

وقال: ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ﴾[(١)] ففي هذا كله تبيين عجز العباد واختلاف آرائهم وأهوائهم، وأنه تعالى هو الكامل في جميع صفاته وأقواله وأفعاله وشرعه وقدره وتدبيره لخلقه تعالى وتقدس فلا إله غيره ولا رب سواه"[(٢)].

قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: "ومما يوضح أن الحق لو اتبع الأهواء الفاسدة المختلفة لفسدت السماوات والأرض ومن فيهن قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ۚ فَسُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾"[(٣)].

فهذا فساد من جهة شرائع العبودية، وقد قرر ابن تيمية رحمه الله وجهاً آخر من الفساد في العبودية المراد بآية الأنبياء هو من جهة التأله للمعبود الذي هو تعلق القلب به إرادة وقصداً وهو

---

(١) النساء ٥٣.

(٢) تفسير ابن كثير ٣/٢٥١.

(٣) أضواء البيان ٥/٤٠٨.

أصل العبادة؛ قال رحمه الله: "في هذه الآية بيان امتناع الألوهية[1] من جهة الفساد الناشئ عن عبادة ما سوى الله تعالى، لأنه لا صلاح للخلق إلا بالمعبود المراد لذاته، من جهة غاية أفعالهم ونهاية حركاتهم، وما سوى الله لا يصلح، فلو كان فيهما معبود غيره لفسدتا من هذه الجهة، فإنه سبحانه هو المعبود المحبوب لذاته كما أنه هو الرب الخالق بمشيئته"[2]، وفي إيضاح أكثر في موضع آخر قال رحمه الله: "ليس في الكائنات ما يسكن العبد إليه ويطمئن به، ويتنعم بالتوجه إليه إلا الله سبحانه، ومن عبد غير الله وإن أحبه وحصل له به مودة في الحياة الدنيا، ونوع من اللذة، فهو مفسدة لصاحبه أعظم من مفسدة التذاذ أكل الطعام المسموم ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلۡعَرۡشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾ فإن قوامهما بأن تأله الإله الحق، فلو كان فيهما آلهة غير الله لم

(١) أي في متعددين.

(٢) منهاج السنة ٣/٣٣٤-٣٣٥.

يكن إلهاً حقاً، إذ الله لا سميّ له ولا مثل له، فكانت تفسد لانتفاء ما به صلاحها، هذا من جهة الإلهية"[1].

المطلب الثاني: "تقرير صورة التمانع في الآية ودلائله في سياقاتها":

يتبين من دراسة قوله سبحانه: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ﴾ أنها واردة لتقرير توحيد الألوهية ووجوب إفراد الله وحده بالعبادة، فلا يشرك معه فيها أحد، ولا يصرف منها شيء لسواه، والاستناد في ذلك إلى تفرد الله باستحقاق العبادة، فهي حق خالص له، لا حق لغيره فيها، ودليل هذا التفرد في الاستحقاق انفراده سبحانه في ربوبيته، فالوجود كله خلقه وملكه، وفي تدبيره وحده بلا شريك ولا ظهير.

هذا هو المقصود بالآية: الاستدلال بالربوبية على الألوهية، لا تقرير الربوبية ، لأن الخطاب فيها للخلق المقرين بالربوبية، العارفين انفراد الله بها حق المعرفة، ففيها الاحتجاج عليهم بما هو معلوم مستقر عندهم على ما خالفوه به من الشرك.

(١) الفتاوى ١/٢٤. وانظر درء التعارض ٩/٣٧١-٣٧٧.

فيكون التمانع الذي تقرره الآية هو:

التمانع الواقع بين تعدد الآلهة المستحقين للعبادة وبين انفراد الرب بربوبيته، فإن انفراد الرب بربوبيته للوجود يمنع أن يكـــون فيه من يستحق العبادة معه.

وقد دل على أن الآية فيها الاستدلال بالربوبيـــة للألوهيـــة، سياق تركيبها، وسياقها في الآيات قبلها وبعـــدها في الـــسورة، وسياقها في القرآن عامة، فهذه ثلاثة أنواع من السياقات:

أما سياق تركيبها: فعلى وجهين:

الأول: في تقرير دليل الربوبية بقوله: "لفسدتا" وهما لم تفسدا بل اتسقتا على نظام واحد، فربهما واحد، وإيراد هـــذا الـــدليل لتقرير بطلان اتخاذ آلهة تعبد معه، فإن المستحق للألوهية لا بد أن يكون رباً، والرب واحد فهو المستحق للعبادة وحده.

الثاني: في قوله في تمـــام الآيـــة: ﴿فَسُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿٢٢﴾﴾ فنزه نفسه سبحانه عما يـــصفه بـــه المـــشركون بادعائهم الشركاء معه في الألوهية وصرفهم العبادة لهـــم، وهـــو

الوصف المذكور في الآية قبلها: ﴿ أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ ﴾[1] فهو تنزيه سبحانه عن المقالة التي أبطلها قوله: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ فدل على أن الدليل سيق لتقرير توحيد الألوهية والاستدلال له. وهذا ظاهر.

وأما سياق الآية في سباقها ولحاقها من السورة:

فالآيات قبلها وبعدها في تقرير توحيد الألوهية واستحقاق العبادة وإقامة الأدلة له وطلب البرهان على نقيضه وبيان أنه مراد الله من خلقه أرسل له جميع رسله، وانظر إلى هذا السياق نورده بتمامه ليتبين لك أن الآية من جنسه وعلى معناه:

﴿ وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ
عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ (١٩) يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ (٢٠)
أَمِ ٱتَّخَذُوٓاْ ءَالِهَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ (٢١) لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا
ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ (٢٢) لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ

(١) الأنبياء ٢١.

وَهُمْ يُسْئَلُونَ ﴿٢٣﴾ أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً ۖ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ ۖ هَٰذَا
ذِكْرُ مَن مَّعِىَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِى ۗ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْحَقَّ ۖ فَهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٢٤﴾
وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠
فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾[1].

وأما سياق الآية في القرآن عامة:

فيقول ابن القيم: "لو كان معه إله آخر لكان الإله مشاركاً له في ربوبيته كما شاركه في إلهيته، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وهذه قاعدة القرآن؛ يقرر توحيد الإلهية بتوحيد الربوبية، فيقرر كونه معبوداً وحده بكونه خالقاً رازقاً وحده"[2] فهي قاعدة القرآن والآية عليها.

وقال رحمه الله: "باب توحيد الإلهية هو توحيد الربوبية، فإن أول ما يتعلق بالقلب يتعلق بتوحيد الربوبية ثم يرتقي إلى توحيد الألوهية، كما يدعو الله سبحانه عباده في كتابه بهذا النوع من

(١) الأنبياء ١٩-٢٥.

(٢) التبيان في أقسام القرآن ٢٧٢.

التوحيد إلى النوع الآخر، ويحتج به عليهم، ويقررهم به، ثم يخبر أنهم ينقضونه بشركهم به في الإلهية"[1] وهذا ما جاءت به الآية هنا.

وقال رحمه الله: "قال في غير موضع من القرآن: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾[2] فإذا كان هو وحده الخالق فكيف لا يكون وحده المعبود وكيف يجعلون معه شريكاً في العبادة وأنتم مقرون بأنه لا شريك له في الخلق، وهذه طريقة القرآن يستدل بتوحيد الربوبية على توحيد الإلهية"[3] فالآية على طريقة القرآن.

---

(١) مدارج السالكين ١/٤١١.

(٢) الزخرف ٨٧، وانظر: العنكبوت ٦١و٦٣، ولقمان ٢٥، والزمر ٣٨، والزخرف ٩.

(٣) بدائع الفوائد ٤/١٣٢.

المبحث الثاني:

"التمانع عند المتكلمين ونقد حمل الآية عليه":

المطلب الأول: "صورة تقرير برهان التمانع عند المتكلمين":

يقرر المتكلمون التوحيد الذي ذكرنا في التمهيد مسماه عندهم ببرهان رتبوه يسمونه "برهان التمانع"، ولهم في تقرير برهان التمانع طرق متعددة[1]، ولهم استشكالات على هذه الطرق، وتفاوت في تصويرها ، وتنازع في تصحيحها، وقد ظنوا أن هذا البرهان الذي جعلوه برهان التوحيد هو المذكور في القرآن في آية سورة الأنبياء المذكورة، والأمر كما قال ابن تيمية رحمه الله في سياق كلام له عن أدلة الوحدانية عند المنطقيين: "... وبهذا وغيره ظهر الزلل في كلام متأخري المتكلمين الذين خلطوا الكلام بالفلسفة، كما ظهر أيضاً الغلط في كلام من خلط التصوف بالفلسفة كصاحب "مشكاة الأنوار" و"الكتب المضنون بها على غير أهلها" وأمثال ذلك مما قد بسط الكلام عليها في غير

(١) انظر شرح المقاصد ٤/٣١-٣٨، وتفسير الرازي ٢٢/١٥٠-١٥٤.

هذا الموضع. حتى أن هؤلاء المتـأخرين لم يهتـدوا إلى تقريـر متقدميهم لدليل التوحيد، وهو دليـل التمـانع، واسـتشكلوه، وأولئك ظنوا أن هذا الدليل هو الدليل المذكور في القرآن في قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ وليس الأمر كذلك، بل أولئك قصّروا في معرفة ما في القرآن، وهؤلاء قصروا في معرفة كلام أولئك المقصرين، فلما قصروا في معرفة ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم عدلوا إلى مـا أورثهـم الـشك والحـيرة والضلال"[(١)] وفي كلام ابن تيمية هذا بيان جهات ورود الباطـل والغلط في أقوال المتكلمين في هذا الدليل.

وقال رحمه الله في موضع آخر: "والمقصود هنـا أن هـؤلاء اعتقدوا أن قوله: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ إنما يـدل على نفي الشركة في الربوبية، وهو أنه ليس للعـالم خالقـان، ثم صار كل منهم يذكر طريقاً في ذلك"[(٢)].

---

(١) منهاج السنة ٣/٣٠٤.

(٢) درء التعارض ٩/٣٤٨.

هذا وجماع تقريرات المتكلمين لبرهان التمانع في طريقين ذكرهما ابن تيمية والإيجي[1]، وكل واحدة من الطريقين تقوم على ملاحظة جهة ورود تمانع تختلف عن الأخرى، وإليك بيان ذلك:

الطريق الأولى: تقوم على ملاحظة التمانع بالفعل في محل.

وصورة تقرير هذه الطريق: أنه لو كان للعالم صانعان قادران متماثلان في القدرة فلا يخلو الأمر من أحد ثلاثة أمور:

- إما أن يكون الفعل بقدرتهما جميعاً، وهذا محال لامتناع اجتماع مؤثرين تامين على مُؤَثَّرٍ فيه واحد، وهو امتناع مقدور واحد معيّن من قادرين متساويين في قدرتهما مستغن كل منهما عن الآخر فيما يقدر عليه.
- وإما أن يكون الفعل بقدرة أحدهما دون الآخر، وهذا يلزم منه ترجيح إحداهما بلا مرجح لاستوائهما في ذاتهما وفي صفة القدرة التي يتصفان بها، فهو ممتنع.
- وإما ألا يكون منهما فعل، وهو ممتنع لأنه يدل على عجزهما والعاجز لا يكون رباً صانعاً.

(١) انظر منهاج السنة ٣/٣٠٤-٣٠٥، والمواقف ٢٧٨-٢٧٩.

وبهذه الطريق قرر الأشعري دلالة التمانع[1]، ولهذه الطريق سمى بعضهم برهان التمانع بـ"برهان التوارد"[2] لما فيها من تقدير توارد مؤثرين على مُؤَثَّرٍ فيه واحد.

الطريق الثانية: تقوم على ملاحظة التمانع بالإرادة.

وصورة تقرير هذه الطريق: أنه لو كان صانعان، فإذا أراد أحدهما أمراً وأراد الآخر خلافه، فإنه يمتنع حصول مرادهما لأنه جمع بين ضدين، فإما ألا يحصل مرادهما جميعاً، فلا يكون واحد منهما رباً، وإما أن يحصل مراد أحدهما دون الآخر فيكون الذي حصل مراده هو الرب دون الآخر.

فالطريق الأولى فيها امتناع الفعل الذي يُقَدَّر عن كون المفعول الواحد لفاعلَين، والطريق الثانية فيها تمانع الفاعلَين إذا أراد أحدهما شيئاً وأراد الآخر نقيضه.

---

(١) انظر رسالة إلى أهل الثغر ١٦١-١٦٢.

(٢) انظر تحفة المريد ٦٠، وحاشية الأمير على شرح الجوهرة للمالكي ٧٢.

وعلى برهان التمانع بطريقيه هاتين إيرادات أجاب كثير من المتأخرين عنها بوجوه عارضهم فيها غيرهم[1] وأشهر هذه الإيرادات:

- أنه يجوز أن يتفق الإلهان على أن لا يريد أحدهما إلا الأمر الذي لم يرده الآخر فلا يختلفان ولا يعجزان.

هذا، وقد زعم الجويني أن شيوخ المعتزلة أضربوا عن دلالة التمانع، لأنها كما علل لا تستمر على أصولهم مع قولهم بأنه يقع من العباد ما لا يريده الرب[2]. ولكننا وجدناهم فريقين: فريق يقرر دليل التمانع ويستدل به كما فعل القاضي عبد الجبار وذكره عن شيخهم أبي إسحاق بن عياش[3]، وقد استدرك بما يجيب عن ملاحظة الجويني حين قال: "على أنا لم نبن صحة وقوع التمانع بينهما على اختلافهما في الإرادة وإنما بنيناه على صحة اختلافهما في الداعي، وما من قادرين إلا ويصح اختلافهما في الداعي. ألا ترى أن النائمين قد يتمانعان

---

(١) انظر منهاج السنة ٣/٣٠٥، والتحرير والتنوير ١٧/٤٢.

(٢) الإرشاد ٧١.

(٣) شرح الأصول الخمسة ٢٧٨-٢٨٠.

في تجاذب كساء مع فقد الإرادة"[1] وبهذا قرر أن الاختلاف في الإرادة لا يوجب تمانعاً ، فلا يمنع استقلال العبد بإرادة لا إرادة للرب فيها من الأخذ بدليل التمانع على التوجيه الذي ذكره - ومع ما في هذا الكلام من لوثة الاعتزال فيجب معه أيضاً الانتباه إلى لوثة "كسب الأشعرية" في قول الجويني-.

وفريق من المعتزلة يضرب عن دليل التمانع كما فعل الزمخشري في تفسيره آية الأنبياء، فإنه لم يأبه بدليل التمانع و لم يفسر الآية به بل قال: "وأما طريقة التمانع فللمتكلمين فيها تجاول وطراد"[2] و لم يزد.

المطلب الثاني: "نقد برهان التمانع":

غاية ما يقرره برهان التمانع إذا صح وسلم من الإيرادات أن الله واحد في خلقه المخلوقات لا شريك له في الخلق والإيجاد، ودلالته بهذا صحيحة، على حد قول ابن تيمية رحمه الله بعد أن

---

(١) شرح الأصول الخمسة ٢٨٢.

(٢) الكشاف ٧/٣.

ذكر طرق المتكلمين في تقرير برهان التمانع: "فهذه الطرق وأمثالها مما يبين به الأئمة النظار توحيد الربوبية، وهي طرق صحيحة عقلية"[1]، إلا أنه يجب الانتباه هنا إلى أنه إذا كان الدليل نفسه قد يصح دليلاً للربوبية إلا أن المتكلمين إنما يقررون به إبطال تعدد القادرين لا توحيد الربوبية بمجمل معناه الشرعي الذي الخلق من معناه ، ويبقى التدبير ، ولهم فيه ضلالات . ثم المعتزلة منهم يثبتون خلقاً للعباد فينتقض عليهم البرهان بهذا فيحيدون إلى ملاحظة "الداعي" في البرهان لا الإرادة والقدرة – كما تقدم – ثم بقيتهم فالغالب على نظرهم في تقرير التمانع القدرة والإرادة لا إيجاد المخلوقات، وذلك لأنهم إنما يقررون برهان التمانع هذا لإثبات الوحدانية لله تعالى، ويريدون بالوحدانية أن القادر لا يتبعض ولا ينقسم وليس هو بمؤلف، لأنه لو كان كذلك لكان كل بعض وقسم ومؤلف قائماً بنفسه قادراً، وهذا صريح عندهم في إثبات التعدد[2]، وهم يقصدون

(١) منهاج السنة ٣١٢/٣.

(٢) انظر الإرشاد ٦٩، ومناهج الأدلة ١٥٥-١٥٦، وتحفة المريد ٦٠-٦١.

بنفي التبعيض والتقسيم والتأليف نفي قيـــام الــصفات بـــالرب سبحانه وتعالى عما يقولون، لأن الصفات هـــي الـــتي يعنـــون بالأبعاض والأقسام والأجزاء المؤلفة، ولذلك يجعلـــون برهـــان التمانع هو دليل الوحدانية أي وحدة الذات والصفات ، أي عدم تعددها وانقسامها بل هي شيء واحد .

فبالنظر إلى مقاصد المتكلمين الذين أنشؤوه والدلالة التي يحصرون دلالته فيها فدليل التمانع مشبوه لا يأنس الاعتقاد الصحيح به، فهذا وجه في رد هذا الدليل ونبذه وضرب الصفح عنه.

ووجه ثانٍ: وهو أنه نشأ عن جهة غير مأمونـــة علـــى الـــشرع وعقائده، فهم أهل أهواء وبدع، قولهم محدث مردود، وعقائدهم باطلة مناهضة للحق، ويكفيه بهذا شبهة ووجوب رد من ابتداء الأمر.

ووجه ثالث: ظاهر بين: وهو أن هذا الدليل وإن فرضنا صحته عند سلامته من لوثة الكلام وأهله، فهو مستغنى عنه، لا حاجة لنا به فإنه في تقديرات عقلية لا يتم تصورها إلا قبل وجود المخلوقات ، أما بعد وجودها فهي في ذاتها أدلة على الخالق الواحد من غير حاجة إلى هذه التقديرات. فيستدل بالمخلوقات

على الخالق مباشرة ويضرب الصفح عن مثل هذه التقديرات وهذه طريقة القرآن ، جعل المخلوقات آيات دالة على الرب كقوله سبحانه ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٦٤﴾ ﴾ . فجعل المخلوقات آيات دالة بنفسها، فلا محل لتقديرات ممتنعة قبل وجودها لجعلها دالة على الرب .

وشاهد الاستغناء عن دليل التمانع هذا أن الشرع لم يذكر هذا الدليل، ودعواهم أنه في كتاب الله ظن غير صحيح، فظهر أنه مستغنى عنه .

ويحسم الأمر من أصله كون معرفة ربوبية الله فطرية، مركوزة في أصل الخلقة، ولقد خاطبت الرسل المشركين بقولها: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم ﴾ ولم يجادلوا الرسل في هذا، بل أقروا بأن الله لا شك فيه وصرفوا الجدل لشأن آخر هو أن الله لا يرسل بشراً إذ كان جوابهم: ﴿إِنْ

أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾ فنص الآية: ﴿ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ قَالُوٓا۟ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿١٠﴾ ﴾[1] فطلبوا دليلاً على أن الله أرسلهم ولم يجادلوا في الله فاطر السماوات والأرض. بل حتى فرعون الذي ادعى الربوبية ووافقه قومه قال الله فيهم: ﴿ وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ ﴾[2]، فإذا كان هذا في المعاندين فما حاجة أهل الإسلام لذكر دليل التمانع في شرح الاعتقاد وتقريره؟! وأهل الكلام كسائر الخلق مركوز في فطرهم الاستغناء عن هذا الدليل لمعرفة ربوبية الله، لكنهم قرروه لأمر آخر هو ما ذكرنا من طلب تتريه الله عن الصفات كما يزعمون.

(١) إبراهيم ١٠.

(٢) النمل ١٤.

المطلب الثالث: "وجوه حمل المتكلمين آية سورة الأنبياء على برهان التمانع":

يتداول المتكلمون دعوى أن برهان التمانع مذكور في القرآن وقد أجمعوا على أنه مذكور في قوله سبحانه: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ﴾، وذهب جمهورهم الغالب إلى أن الآية تنص عليه، وفيهم من جعل في الآية إشارة إليه؛

فمن أمثلة الأول: قول الجويني في دلالة التمانع: "هي المنصوصة في نص قوله تعالى: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ﴾"(1)، وقال في موضع آخر: "وذلك مضمون قوله تعالى: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ﴾ أي: لتناقضت أحكامهما عند تقدير القادرين على الكمال"(2)، ومنه قول اللّامشي: "وهذا يسمى دليل التمانع، فإنه مأخوذ من قوله تعالى: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ

(1) الإرشاد ٧١.

(2) لمع الأدلة ٩٩.

﴿ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾"[1] ومنه قول ابن المنير في تعقيبه على الزمخشري: "إن دليل التمانع المغترف من بحر هذه الآية المقتبس من نورها..."[2].

ومن أمثلة الثاني: قول أبو المظفر الإسفراييني: "وقد نبه الله على هذه الدلالة بقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾"[3] ومنه قول التفتازاني: "وهذا البرهان يسمى برهان التمانع وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾"[4] ومنه قول البيجوري: "وهذا الدليل هو المشار إليه بقوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾"[5].

وعلة هذا الاختلاف هي: أنهم أجمعوا على أن المتقرر ببرهان التمانع هو أنه لو تعددت الآلهة في السماوات والأرض لم يوجدا

---

(١) التمهيد لقواعد التوحيد ٥٢.

(٢) الانتصاف –في هامش الكشاف٣/٧.

(٣) التبصير في الدين ١٥٦.

(٤) شرح المقاصد ٤/٣٦.

(٥) حاشيته على السنوسية ٣٧.

أصلاً، ثم من فسّر الفساد في قوله: "لفسدتا" بمعـــنى لبطلتـــا و لم يوجد شيء منهما في زمن من الأزمان بمعنى "لم توجدا" جعـــل الآية نصاً لبرهان التمانع، فهي هو، وجعل الآية حجة قاطعة وهي برهانية، ومن فسره بالخروج عن النظـــام واضـــطرابه أي بعـــد وجودهما، رأى الآية مفارقة لبرهان التمانع في هـــذا، لأن هـــذا الفساد لا يلزم حصوله بالفعل عقلاً، ولذلك جعل الآية منبهـــة على برهان التمانع ومشيرة إليه، وجعل الآية حجـــة إقناعيـــة لا برهانية كما هو برهان التمانع، كما نص عليه التفتازاني[1].

والفرق بين البرهانية والإقناعية، أن البرهانية هي التي تقتضي الصدق أبداً لا محالة[2]، أما الإقناعية فهي الـــتي تقبـــل الـــزوال بتشكيك المشكك[3] فالمقصود بها أن يقنع الخصم بها.

(١) شرح العقائد النسفية ٣٧.

(٢) الكليات ٢٤٩.

(٣) الكليات ٤٤٠.

ولذلك شنع بعضهم على التفتازاني جعله الآية حجة إقناعية وجعلوا هذا تعييباً لبراهين القرآن وهو كفر، وأجاب بعض تلاميذه بأن القـــرآن يحتوي على الأدلة الإقناعية لمطابقة حال بعض القاصرين[1].

المطلب الرابع: "إبطال حمل الآية على برهان التمانع":

تقدم أن حمل المتكلمين قوله ســـبحانه: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ﴾ على برهان التمانع هو ظنهم الخاطئ، ولـــيس الأمر كما ظنوه، بل الآية على معنى ليس عليه دليـــل التمـــانع، فليس هو منها وليست هي له، ويتبين بطلان هذا الحمـــل مـــن المتكلمين من جهتين: إجمال وتفصيل.

أما الإجمال فمن وجوه، منها:

١- أن حقيقة التوحيد الذي تقرره آيات القـــرآن هـــو توحيد العبادة، والمتكلمون غلطوا في معرفة حقيقـــة التوحيد، فظنوا أنه مجرد اعتقاد أن العالم له صـــانع واحد ويرتبون عليه نفي الصفات كمـــا تقـــدم ،

(١) انظر تحفة المريد ٦١، وحاشية الأمير على شرح المالكي لجوهرة التوحيد ٧٥.

وجعل نفي الصفات هو حقيقة التوحيد ضلال عظيم في ذاته، ونسبته إلى القرآن أعظم افتراء وضلالاً، ثم إن كون خالق العالم واحداً هو بعض التوحيد، وليس هو التوحيد المطلوب الواجب على العباد الذي يخرج به العبد من الشرك إلى التوحيد.

٢- أن طرق المتكلمين في إثبات الصانع الواحد ما كان منها صحيحاً فليس هو من طرق القرآن ولم يذكره الرسول صلى الله عليه وسلم ولا الصحابة وتابعيهم حتى أحدثها هؤلاء بعد القرون المفضلة، وما كان منها باطلاً فهو باطل.

٣- أن الآية فيها الاستدلال لتوحيد الألوهية بتوحيد الربوبية كما تقدم، فغايتها ومقصودها توحيد الألوهية، وغاية دليل التمانع إقرار معنى من معاني الربوبية وهو أن الخالق واحد.

٤- أن ما ذكروه من التمانع معلوم في فطر الناس جميعاً، "مستقر في فطر بني آدم وعقولهم، وإن تنوعت

العبارات عنه وإن كان قد يحتاج إذا تغيرت فطـــرة أحـــدهم باشـــتباه الألفـــاظ والمعـــاني إلى بـــسط وإيضاح"[1] ولذلك لم يتجه خطاب القرآن الخلـــق بطلب الإقرار به ، بل الاحتجاج عليهم باقرارهم به لابطال شركهم في العبادة .

و لم يدع المشركون الذين خاطبتهم الآية في الأصنام الكمال ولا الخلق ولا الإيجاد، بل قالوا: إنما نعبدهم ليقربونا إلى الله زلفى، وقد أخبر الله أنهم يعترفـــون باستقلاله بالخلق كما تقدم، فكيف تقوم الحجة من الآية عليهم لو كانت تقرر التمانع الذي ذكـــروه؟! وقد استشكل هذا بعض من حمل الآية على برهـــان التمانع و لم يجد جواباً[2].

وقد تصدّر للجواب عنه شهاب الدين القرافي وكتب عشر صفحات في الجواب رأى أنها فتح من الله عليه بعد أن لم يكـــن

(١) درء التعارض ٣٦٤/٩.

(٢) انظر الاستغناء ٣٥٠.

يعلم جواباً عن هذا الاستشكال[1]. وجاء في جوابه الطويل جداً بقواعد عقلية ولغوية من تدبرها وجد حاصلها تقرير الاستشكال لا الجواب عنه ، لوجهين:

الأول: امتناع أن يكون فهم المشركين للآية عليها.

الثاني: أن حاصلها إظهار غلط المشركين في عبادة الصنم بما يسلمون بانتفائه عنه من صفات الربوبية. فرجع الاستشكال إلى صورته التي ابتدأ بها. وهو إذا كانوا يسلمون بما يقرره دليل التمانع من الربوبية فما وجه إقامة الحجة عليهم به من الآية إن لم يكن فيها إلا إقرار هذا الذي يسلمون به لا غير؟!

أما التفصيل، فبتتبع أغلاطهم في مفردات الآية، لأن غلطهم في حمل دلالاتها على برهان التمانع نشأ عن هذه الأغلاط في مفرداتها:

وقد غلطوا في مواضع من الآية:

---

(١) الاستغناء ٣٥٨-٣٦٧.

الموضع الأول: غلطهم في معنى: "آلهة" وهو غلطهم في تفسير لفظ الإله، فإنهم اعتقدوا أن الإله بمعنى الآلِه، اسم فاعل، وأن الإلهية هي القدرة على الاختراع[1]. فالإله عندهم هو: القادر، أو القادر التام القدرة، أو القادر على اختراع الأعيان، ونحوه من الألفاظ التي يفسرونه بها[2]. ففسروه بهذا المعنى من معاني الربوبية، وجعلوا الإلهية هي القدرة والفاعلية، والعباد مألوهين بمعنى مربوبين. ولما كانوا يقررون بإثبات القدرة على الاختراع وحدة الذات كما تقدم فإن منهم من يختصر الطريق فيفسر الإلهية بذلك مباشرة كما قال السنوسي في أم البراهين: "معنى الألوهية استغناء الإله عن كل ما سواه وافتقار كل ما عداه، فمعنى لا إله إلا الله: لا مستغنى عن كل ما سواه ومفتقراً إليه كل ما عداه إلا الله"- ومعنى استغناؤه عندهم : عدم افتقاره إلى صفات تركب فيه لأن المتصف بالصفات عندهم مفتقر إلى صفاته ، وصفاته غيره فهو مفتقر إلى غيره من هذا الوجه ، ولوجه آخر هو افتقاره إلى مركب يركب فيه الصفات ، والله متره عن هذا كله فهو قائم

(١) انظر درء التعارض ٣٧٧/٩.

(٢) انظر أصول الدين ١٢٣، وتفسير الرازي ١٥٩/١ و٧/٧، والأسماء والصفات ٣٣ و٣٤ و١٢٢.

بذاته بلا صفات تركب فيه وهو الذي يركب مخلوقاته . ولإبطـــال هذا مقام آخر – .

وهم قد نصوا كما تقدم النقل عنهم على أن معنى (آلهة) في الآية: (قادرين).

وقد ذكرنا أن معنى الإله في اللغة: المعبـــود، وفي الـــشرع: المعبود بحق. وأن المراد في الآية المعنى الشرعي، فيكون معنى: "لو كان فيهما آلهة": لو كان فيهما معبودات تستحق العبادة.

الموضع الثاني: أن الله قال في الآية: "فيهما" أي فيهما وهمـــا موجودتان، فهو تقدير بعد الوجود[1]، ودليل التمانع تقدير قبل الوجود فلا يجتمع مع الآية فضلاً عن أن يكون هو دلالتها.

الموضع الثالث: غلطهم في معنى "لفسدتا" وهو من وجهين:

الأول: في وقت الفساد، وهو في الآية فساد بعد الوجود لأنـــه قال: "لفسدتا" أي بعد وجودهما[2]. وبرهان التمانع تقـــدير قبـــل الوجود، فلا يتصور فساد السماوات والأرض وهما لم توجدا بعد.

---

(١) انظر شرح الطحاوية ٨٧.

(٢) انظر شرح الطحاوية ٨٧.

الثاني: في صورة الفساد، فإن صورة الفساد التي يقررها برهان التمانع هو عدم الوجود، وهذا خطأ لغوي وشرعي فأما اللغوي فلأن الفساد ضد الصلاح لا ضد العدم.

وأما الشرعي فلأن الله عيّن صورة الفساد في قوله: ﴿ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ ﴾(١) كما تقدم بيانه، وقد بينا أن الفساد المقصود في الآية نوعان: فساد من جهة العبودية، وفساد من جهة الربوبية. فاتضح بهذا خطأ المتكلمين في حمل الآية على برهانهم في التمانع وبطلانه، وظهر وجه من التمانع واضح هو تمانع دلالة الآية مع برهانهم في التمانع فلا يجتمعان. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أ.د. محمد بن عبدالرحمن أبوسيف الجهني

---

(١) المؤمنون ٩١.

فهرس الموضوعات

الرسالة الأولى : ﴿ وجوه انحراف المتكلمين في التوحيد ﴾

الرسالة الثانية ﴿ التمانع الدال على التوحيد في كتاب الله ﴾

المطلب الثاني :تقرير صورة التمانع الذي تدل عليه الآية

المبحث الثاني : " التمانع عند المتكلمين ونقد حملهم آية سورة الأنبياءعليه".

المطلب الأول : تقرير صورة التمانع عند المتكلمين

المطلب الثاني: نقد قول المتكلمين

المطلب الثالث: وجوه حمل المتكلمين آية سورة الأنبياء على برهان التمانع عندهم

المطلب الرابع: إبطال حمل الآية على برهان التمانع عنده المتكلمين...